



البند 13 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2019/13/DRAFT/Rev.1
ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2019
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 19 فبراير/شباط 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2019

جدول المحتويات

3.....	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	
3.....	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي	2019/EB.2/1
4.....	البيانات الوطنية	
5.....	قضايا السياسات	
5.....	استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020-2025)	2019/EB.2/2
7.....	الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام	2019/EB.2/3
7.....	سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية	2019/EB.2/4
8.....	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة	2019/EB.2/5
9.....	تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها	2019/EB.2/6
11.....	تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) وتحديث شفوي عن توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليل القطري المشترك	
12.....	مسائل أخرى	
12.....	تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021	2019/EB.2/7
13.....	تحديث شفوي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج	
14.....	مسائل التسيير والإدارة	
14.....	تقرير الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز	2019/EB.2/8
16.....	مسائل الموارد والمالية والميزانية	
16.....	خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)	2019/EB.2/9
17.....	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
18.....	تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان والزيادة المقابلة في الميزانية	2019/EB.2/10
18.....	الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2020-2024)	2019/EB.2/11

- 18.....الخطة الاستراتيجية القطرية للأردن (2020-2022)..... 2019/EB.2/12
- 19.....الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتركيا (2020-2021)..... 2019/EB.2/13
- 20.....الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....**
- 21.....الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة الكاريبي (2020-2021)..... 2019/EB.2/14
- 21.....الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لكوبا (2020)..... 2019/EB.2/15
- 22.....تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو والزيادة المقابلة في الميزانية..... 2019/EB.2/16
- 23.....الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا.....**
- 2019/EB.2/17 تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج المؤسسية لحالة الطوارئ (من المستوى 3) في شمال شرق نيجيريا (2016-2018)، ورد الإدارة عليه.....
- 23.....
- 24.....الخطة الاستراتيجية القطرية لمالي (2020-2024)..... 2019/EB.2/18
- 25.....الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2024)..... 2019/EB.2/19
- 26.....الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2020-2024)..... 2019/EB.2/20
- 27.....الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا.....**
- 27.....الخطة الاستراتيجية القطرية لجيبوتي (2020-2024)..... 2019/EB.2/21
- 28.....الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي.....**
- 29.....الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2024)..... 2019/EB.2/22
- 30.....الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لأنغولا (2020-2022)..... 2019/EB.2/23
- 30.....الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ.....**
- 31.....المسائل التنظيمية والإجرائية.....**
- 31.....برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2020-2021)..... 2019/EB.2/24
- 31.....ملخص أعمال المجلس التنفيذي.....**
- 31.....ملخص أعمال المجلس التنفيذي..... 2019/EB.2/25
- 31.....التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة.....**

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2019/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

- 1- تلا المدير التنفيذي رسالة من قداسة البابا فرانسيس قبل الإدلاء بملاحظاته الافتتاحية، وتلا بعدها رئيس المجلس التنفيذي بيانا من الدكتور أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر. ولفت قداسة البابا في رسالته الانتباه إلى "مفارقة الوفرة" وإهدار الموارد والاستثمار بها، مشيرا إلى ضرورة بناء ثقافة جديدة قوامها السلام والاستقرار والتفاهم للقضاء على إهدار الموارد ولإعمال حق الناس في الغذاء الصحي الكافي. وأوضح فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر في بيانه أن أزمة انعدام الأمن الغذائي التي يواجهها العالم ليست ناتجة عن نقص الغذاء، وإنما تأتي انعكاسا لغياب العدالة في توزيعه وإهداره، فقال إن من المفارقات الصارخة أن ينتج الفقراء من صغار المزارعين والعاملين في قطاع الصيد 60 في المائة من الغذاء في العالم بينما يعجزون في كثير من الأحيان عن تلبية أهم احتياجاتهم الأساسية. ووجه رئيس المجلس شكره إلى المشاركين في الاجتماع على ما بذلوه من جهود باسم الإنسانية، مهيبا بالجميع الحفاظ على كرامة المحتاجين، والعمل معا من أجل وضع اتفاقية دولية تكفل الحق في الغذاء والدواء والعمل من أجل القضاء على إهدار الموارد.
- 2- وقال المدير التنفيذي في ملاحظاته إن من أهم واجبات برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تحقيق القضاء التام على الجوع، وإنه يسعى إلى التكيف مع التحديات الجديدة من أجل الوفاء بولايته المزدوجة. ويشمل ذلك نهجا يقوم على عدم التسامح مطلقا إزاء التحرش الجنسي وسائر أشكال المضايقات والإساءات، وبذل جهود لتحسين ثقافة مكان العمل في البرنامج، وهو ما تجسده الزيادة الكبيرة في معدلات الإجابة على الاستقصاءات العالمية لآراء الموظفين (التي يجريها البرنامج كل ثلاث سنوات منذ عام 2012) بعد أن بات الموظفون يشعرون بالثقة في التحدث بحرية. وبات من الأسهل على الموظفين الإبلاغ عن الحوادث بفضل السياسات المحدثة المتعلقة بالعاملين، بما في ذلك إلغاء الحدود الزمنية التي كانت مفروضة على الإبلاغ. ويهدف البرنامج إلى أن يكون المثال الذي تقتدي به الأمم المتحدة في بناء مكان عمل آمن بحق وقائم على الاحترام من أجل موظفيه وخبرائه الاستشاريين البالغ عددهم 18 000 موظف، وتعزيز المساواة وتحقيق التكافؤ الجنساني.
- 3- وعلى الرغم من ازدياد الثروة العالمية بنحو 9 تريليون دولار أمريكي فإن الجوع أخذ في الازدياد، وبيئتي حاليا 821 مليون شخص. ويُشكل النزاع سببا رئيسيا لهذه الحالة غير المألوفة. ولا يمكن تحقيق القضاء على الجوع إلا بالقضاء على النزاع. ويتسبب تغرُّر المناخ في الوقت نفسه في مزيد من حالات الطوارئ حتى في الوقت الذي يحقق فيه البرنامج تقدما طيبا في عديد من الأزمان الطويلة الأجل ومنع المجاعة. ولا بد للبرنامج من توقع تطورات من قبيل النزوح المرتبط بالمناخ، وبالتالي تقديم استجابات عاجلة وتعزيز القدرة على الصمود والاكتفاء الذاتي. والشرط الأساسي هو معالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية ومن ثم إنقاذ الأرواح واستخدام الموارد بكفاءة أكبر. واستطاع البرنامج خلال السنوات الخمس الأخيرة استصلاح 1.4 مليون هكتار من الأراضي، وطور أكثر من 700 000 كيلومتر من الطرق، وساعد على إنشاء 44 000 من أحواض الري والأبار والخزانات وآلاف الكيلومترات من القنوات. وقام البرنامج، منذ إنشائه، بغرس 6 مليارات شجرة. والمهم هو تنفيذ ذلك العمل دون إبطاء، وهو ما تطلب نهجا متكاملا ومنسقا ومتسقًا. ويتمثل دور المجلس في هذه الجهود بمساعدة البرنامج عن تنفيذ خطته ونهجه الاستراتيجي حيال منع الكوارث وبناء القدرة على الصمود. ومن أمثلة ذلك ما شهدته منطقة الساحل واليمن، حيث حدّد البرنامج كوارث وشبكة واتخذ إجراءات وقائية منسقة مع الشركاء للحفاظ على التماسك الاجتماعي والحيلولة دون نشوب النزاع. ولا سبيل إلى تحقيق أي شكل من أشكال الأمن بدون تحقيق الأمن الغذائي.
- 4- وسيكون من الأساسي تعبئة مزيد من الموارد، ولا سيما الأموال غير المخصصة المرنة والمتعددة الأطراف لتوفير السرعة التي يحتاج إليها البرنامج من أجل التعامل فورا وبفعالية مع مشكلات تزداد تعقدا. وفي اليمن على سبيل المثال، كان لا بد من مواجهة التطرف والجريمة، وكان عليه الحفاظ على أرفع مبادئ الأمم المتحدة وأسمى المبادئ الإنسانية. وستحسن الكفاءة كثيرا عند إدخال الأدوات الرقمية والأدوات البيومترية واستقرار العملة.
- 5- ولا يمكن للبرنامج أن يعمل إلا بما يتلقاه من تمويل. وقد تعامل البرنامج في عام 2019 مع 18 حالة طوارئ من المستويين 2 و3، وبينما يشعر المدير التنفيذي بالامتنان الكبير لما تم تقديمه من مساهمات فإن البرنامج لا يزال يحتاج إلى مزيد

من التمويل. ومن الواضح أن البرنامج يجب أن يطور نماذج عمله وأن يركز أكثر على الوقاية؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، باتت مشاركة القطاع الخاص وتعبئة التمويل منه مسألة ملحة، ويلتزم البرنامج الدعم من المؤسسات العالمية الكبرى في مجالات مثل الأمن السيبراني.

- 6- وأبدى أعضاء المجلس بالإجماع تقديرهم للتفاني والشجاعة التي يتحلى بها موظفو البرنامج العاملون في بعض أكثر بيئات العالم صعوبة وللقيادة القديرة للمدير التنفيذي. وأعربوا عن تقديرهم لسخاء المانحين.
- 7- وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل لعمل الإدارة من أجل تحديث سياسة البرنامج بشأن التحرش الجنسي والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز من أجل ضمان أن يكون البرنامج مكان عمل يسوده الأمان والاحترام والروح المهنية والعمل المثمر ويمكن أن يشعر فيه جميع الموظفين بالثقة في إجراء تحقیقات غير متحيزة في حالات المضايقات. وقال الأعضاء إنهم يتطلعون إلى وضع خطة عمل لتنفيذ سياسات البرنامج المحدثة بشأن الموارد البشرية وبناء ثقافة الاحترام والتسامح، ولا سيما من أجل زيادة عدد موظفي البرنامج الذين يعين معظمهم بعقود محدودة.
- 8- وأيد الأعضاء أيضاً التوجه نحو تعزيز الرقمنة ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق النظم البيومترية في تحديد الاحتياجات الخاصة لمختلف فئات المستفيدين وتلبيتها.
- 9- وقال أعضاء المجلس إنهم يؤيدون طموح المدير التنفيذي للقيام بدور أكبر في العمل مع الشركاء في القطاع الخاص من أجل الاستفادة من خبراتهم في مجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات وتعبئة التمويل المرن. وطلبوا أيضاً بشأن النهج التي سيجري الأخذ بها لتعزيز ذلك الدور.
- 10- وقال العديد من أعضاء المجلس إن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق والمواءمة بين الوكالات الإنسانية لضمان تركيز المساعدة على الأغذية والتغذية وكذلك تحقيق التنمية بكفاءة وبصورة اقتصادية. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم القوي لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المقترح بشأن النظم الغذائية. ورحبوا بجهود الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في التحضير لمؤتمر القمة وأكدوا ضرورة مشاركة الدول الأعضاء مشاركة كاملة في العملية التحضيرية من البداية. وقالوا إن مؤتمر القمة سيساعد البرنامج على زيادة فعالية العدد الكبير من الاستجابات لحالات الطوارئ من المستويين 2 و 3 عن طريق تحقيق المستوى الأمثل لجمع المعلومات والدعوة إلى المبادئ الإنسانية، وتعظيم التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية، واستغلال المزايا النسبية. وقالوا أيضاً إن المؤتمر سيدعم تكوين الشراكات لتوفير الخدمات المشتركة وتعظيم نسبة المساهمات التي تصل فعلياً إلى المستفيدين.
- 11- وقال أعضاء المجلس إن البرنامج ينبغي أن يعطي الأولوية لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية. ومن شأن ذلك أن يوفر الموارد الشحيحة على الأجل الطويل عن طريق زيادة الاكتفاء الذاتي لدى المستفيدين من البرنامج وبناء قدرتهم على الصمود وتمكينهم من الخروج تماماً من دائرة التبعية. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى التغلب على الصعوبات السياسية التي تؤثر على توصيل المساعدات الإنسانية.
- 12- وردا على ذلك، وجه المدير التنفيذي الشكر إلى أعضاء المجلس على دعمهم، مشيراً إلى أن استخدام الأدوات البيومترية يمضي على قدم وساق وأنه قد تم بالفعل إرساء شراكات مع المؤسسات العالمية في القطاع الخاص لتعزيز الإيرادات والاستفادة من خبراتها. وأكد للمجلس أنه يجري العمل من أجل تحسين مكان العمل في البرنامج والقضاء على الإساءات بكل أشكالها وأنه سيجري إطلاع المجلس على التطورات في جميع المراحل. وأكد للمجلس أيضاً أن سياسات البرنامج وآلياته بشأن إدارة المخاطر تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة وأنه تم إحراز تقدم كبير في الانتهاء من توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة في عام 2019. وقال إنه متحمس أيضاً لمؤتمر قمة النظم الغذائية، ولا سيما أن هذا المؤتمر يمكن أن يساهم في تحسين إدارة التوازن بين احتياجات الطوارئ والتنمية.

البيانات الوطنية

- 13- عقب ملاحظات المدير التنفيذي وتعليقات أعضاء المجلس عليها، أدلى عدد من أعضاء المجلس ببيانات إضافية بشأن المسائل المطروحة للمناقشة في الدورة الحالية.

- 14- وأكد أعضاء المجلس من جديد الحاجة الملحة إلى مزيد من التمويل المرن غير المخصص المتعدد السنوات لضمان سرعة البرنامج في الاستجابة للتحديات المتنوعة التي يواجهها. وأكدوا أيضا أن البرنامج سيحقق الاستخدام الأمثل لموارده من خلال معالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية والجمع بين برامج الطوارئ والتنمية. وأعربوا عن تأييدهم القوي لسياسة البرنامج بشأن عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال المضايقات.
- 15- وقال أعضاء المجلس إنهم يلاحظون أن عدد الأزمات المرتبطة بالأغذية والتغذية يبدو آخذا في الازدياد، وحثوا البرنامج على إعطاء الأولوية لعمله في التنمية المستدامة، قائلين إن مؤتمر قمة النظم الغذائية المقترح سيدعم هذا النهج المتعدد الأطراف. ويلزم بصفة خاصة تحقيق المستوى الأمثل لقدرات الحكومات والنظم الوطنية من أجل تسليم المسؤولية عن برامج البرنامج كي تصبح البلدان مكتفية ذاتيا؛ وينبغي دعم هذا الهدف عن طريق تعظيم آليات البرنامج لشراء الأغذية المحلية. وقال الأعضاء إن البرنامج يحتاج إلى تفويضات واضحة للسلطة من أجل تحقيق أهدافه دون تدخل من الإدارة في التفاصيل الدقيقة، وأوضحوا أنهم يوافقون على أهمية التمويل المرن والشراكات الفعالة في القضاء على الجوع.
- 16- وحث أعضاء المجلس البرنامج على تحقيق المستوى الأمثل لآليات الأمن السيبراني من أجل زيادة استخدام النظم الرقمية وتنسيق نطمه مع الشركاء.
- 17- ومن بين الاحتياجات الرئيسية التي حددها أعضاء المجلس ضرورة الحد من النزاع الذي يشكل أحد الأسباب الأكثر شيوعا للجوع وسوء التغذية وانعدام التنمية. وأهم ما يتطلبه ذلك هو الإرادة السياسية، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها بذل ما في وسعها لتحفيز تلك الإرادة السياسية والتقيّد في الوقت نفسه بالمبادئ الإنسانية كي تستمر برامج التنمية والطوارئ دون عائق.
- 18- ووجه المدير التنفيذي شكره العميق إلى المجلس على ملاحظاته ودعمه المستمر.

قضايا السياسات

2019/EB.2/2 استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020-2025)

- 19- قدمت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة الشراكات والدعوة والمدير بالإناية لشعبة الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه لمحة موجزة عن ركائز الاستراتيجية الثلاث، وهي الإيرادات والابتكار والأثر، وأعربا عن شكرهما للمجلس على إسهاماته القيمة أثناء صياغة الاستراتيجية، مشيرين إلى أنها تحدّد بوضوح مختلف أدوار كيانات القطاع الخاص في جهود القضاء على الجوع. وأوضحا أن التعديلات اللذين تم إدخالهما مؤخرا على الوثيقة ساهما في تعزيز تركيز البرنامج على المستفيدين، وأضافا خطرا إضافيا إلى القسم المتعلق بإدارة المخاطر.
- 20- ورحب أعضاء المجلس بالاستراتيجية، مشيدين بمبادئها التوجيهية وتركيزها على الحصائل المستدامة وفصلها الواضح بين ترتيبات الشراكة والترتيبات التجارية. وأشار عدة أعضاء إلى الحاجة إلى تنوع قاعدة المانحين للبرنامج وقالوا إنهم يرون أن الاستراتيجية ملائمة من حيث التوجه نحو تكوين شراكات تقنية مع قطاع الأعمال وتعبئة تمويل مرن من الأفراد. وطرح اقتراح يدعو إلى أن تكون استراتيجيات الانخراط في الشراكات جزءا إلزاميا من كل خطة استراتيجية قطرية؛ وتجريب الاستراتيجية قبل تعميمها في جميع البلدان؛ وتحسين دمج الابتكار في جميع الركائز الثلاث. ودعا أحد الأعضاء إلى تقديم أمثلة للأنشطة وإرشادات بشأن كيف يمكن للمكاتب القطرية بناء جسور بين الشراكات المالية وغير المالية.
- 21- وأكد أعضاء المجلس أهمية توخي العناية الواجبة وحماية البرنامج من مخاطر السمعة أثناء تنفيذ الاستراتيجية. ودعا بعض الأعضاء إلى توثيق أواصر التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بوسائل تشمل مبادرات التمويل المشتركة؛ والامتثال للمبادئ التوجيهية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مشاركة القطاع الخاص؛ وإجراء استعراض لاستراتيجية البرنامج بشأن الاتصالات من أجل تعزيز إدارة العلامة التجارية.

22- وفي معرض التشديد على الحاجة إلى الشفافية والمساءلة الكاملتين، واعترافا بما أضيف من صحائف وقائع عن الشركات التي يعمل معها البرنامج إلى ركن الأعضاء المقيد في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج، طلب أعضاء المجلس الاطلاع على اتفاقات الشراكة والتحديثات المنتظمة بشأن تنفيذ الاستراتيجية واختيار الأسواق المستهدفة من حملات جمع التبرعات من الأفراد. وتيسيرا لتقييم التقدم المحرز، طلب الأعضاء من الإدارة إدراج الاستراتيجية في تقرير الأداء السنوي وإجراء تقييمات لأثر الأنشطة على المستفيدين.

23- وطلب الأعضاء توضيحات بشأن عدد مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مرحلة من مراحل التمويل، وبشأن ما يوصف بالمستوى المعياري المنخفض لمؤشر العائد على الاستثمار، وبشأن الآليات التي سيستخدمها البرنامج للتشاور مع الحكومات في البلدان المستهدفة بحملات الترويج للعلامة والتسويق.

24- وخلال المناقشة، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالبيان التالي الذي طلب وفد بلده بعد ذلك إدراجه كاملا في ملخص أعمال الدورة:

"تُدرِك المملكة المتحدة عملية التشاور المطوّلة والمفصلة التي صاحبت إصدار هذه الوثيقة، وتدرِك أن الأعضاء الآخرين في المجلس مستعدون الآن للموافقة على هذه السياسة. ونحن غير موافقون عليها لأربعة أسباب سأذكرها الآن.

ونحن لا نقصد عرقلة موافقة المجلس على السياسة، ولكننا لن نضم صوتنا إلى توافق الآراء بشأن الموافقة عليها. وقبل أن أخوض في أسبابنا الأربعة، أود أن أذكر بإيجاز أنني أؤيد اثنتين من المداخلات الأخرى التي تم الإدلاء بهما بالفعل بشأن موعد اعتماد هذه السياسة، والحاجة إلى الشفافية أثناء المضي قدما، ولا سيما الحاجة إلى اهتمام خاص من البرنامج بأمن بيانات المانحين في القسم المتعلق بتبرعات الأفراد.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى الأسباب الأربعة وراء عدم انضمامنا إلى توافق الآراء بشأن هذه السياسة.

أولا، لا نشعر بالارتياح لفكرة إنفاق عشرات الملايين من الدولارات من الأموال المخصصة للمعونة الإنسانية على حملة إعلانية للتوعية بعلامة تجارية. وكل ما نشعر به هو أن ذلك غير مناسب.

وثانيا، نتساءل عن ضرورة القيام بذلك. لقد كان المانحون للبرنامج على قدر كبير من السخاء في السنوات الأخيرة بفضل أداء البرنامج ونشاطه المتميز الجاري بالفعل في جمع الأموال. ولا نعتقد بالتالي أن من الضروري التماس تبرعات من الأفراد في هذه المرحلة.

وثالثا، نرى أن ثمة خطرا كبيرا مرتبطا باستراتيجية تبرعات الأفراد. وهناك احتمالات كبيرة أن تؤدي استراتيجية جمع الأموال التي تستهدف دافعي الضرائب إلى زيادة أثر واحتمالات التغطية الإعلامية السلبية التي تستهدف البرنامج أو الحكومات المانحة إذا حدث ما لا تحمد عقباه. وتدرِك أن البرنامج يخطط للتخفيف من هذه المخاطر عن طريق التماس الموافقة على الاستراتيجيات الإعلانية في كل بلد. غير أن ذلك يخرج عن نطاق استعدادنا لتقبل للمخاطر.

والنقطة الرابعة والأخيرة التي أود طرحها هي أنه استنادا إلى العائد على الاستثمار حسب ما هو وارد في الوثيقة، يمثل ذلك بالنسبة لفرادى المانحين في السنوات المبكرة لهذا البرنامج بالفعل تبرعات متدنية القيمة. وسيُنْفَق جانب كبير للغاية من الأموال التي سيُتبرَعون بها على جمع الأموال نفسها وعلى الإعلانات. ولا نعتقد أننا نريد لهذه الحملة أن تستهدف دافعي الضرائب في بلدنا. ولذلك، ومع هذه التحفظات الأربعة، نأسف لعدم تمكننا من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذه الاستراتيجية".

25- وأكدت الإدارة للمجلس أنها ستتلقى تقارير فصلية عن التقدم المحرز. وقالت مساعدة المدير التنفيذي للشراكات والدعوة إن الإدارة تدرِك تماما أهمية العمل مع الحكومات في البلدان المانحة وإطلاع المجلس على المعلومات. وأضافت أن مكتب الشؤون القانونية يوفّر التوجيه بشأن هذه المسألة الأخيرة، ولكن ركن الأعضاء في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج يتيج بالفعل للأعضاء الاطلاع على صحائف الوقائع المتعلقة بالشركات التي يعمل معها البرنامج. وأشارت على الرغم من ذلك إلى الحاجة إلى درجة من السرية أثناء مراحل معيّنة من المفاوضات مع كيانات القطاع الخاص.

- 26- وأعربت مساعدة المدير التنفيذي عن أسفها لعدم تلبية الاستراتيجية مستوى تقبل المخاطر لدى المملكة المتحدة على الرغم من إدراج مكون مخاطر إضافي وتدابير تخفيفية.
- 27- وأوضحت الإدارة أن أحد مؤشرات الأداء الرئيسية لا ينطبق على المرحلة الأولى للاستثمار لأنه يتطلب بيانات تغطي 12 شهراً، ولن تكون هذه البيانات متاحة بحلول نهاية تلك المرحلة. ولذلك سيدخل هذا المؤشر في مراحل التمويل الأخرى بعد أن يكون قد انقضى وقت كافٍ ليتسنى استخدامه. ولا ينطبق المستوى المتدني من العائد إلا على السنة الأولى للاستثمار؛ ومن المتوقع أن يزداد العائد في كل سنة لاحقة كما هو مبين في ملحق وثيقة الاستراتيجية. ويرجع انخفاض العائد في السنوات الأولى من التنفيذ أيضاً إلى استخدام قرض لتمويل جزء من تنفيذ الاستراتيجية.
- 28- ولاحظت الإدارة أيضاً أن الموارد سيجري توسيعها تدريجياً وأن الخبرة المكتسبة في عام 2020 ستثري الأنشطة المستقبلية في سائر المكاتب الإقليمية. ولن يتسنى إجراء تقييمات للأثر أثناء مراحل التنفيذ الأولى لأن مراكمة البيانات ذات الصلة ستستغرق وقتاً، ولا سيما في الشراكات على المستوى القطري؛ ويمكن الإبلاغ عن المدخلات والنواتج بسرعة أكبر وسيجري إدراجها في تقارير منتظمة.
- 29- وقدم المدير التنفيذي تفاصيل إضافية عن التوقعات بالنسبة للخطط وجمع الأموال من القطاع الخاص.

2019/EB.2/3 الميثاق المنقح لمكتب المفتش العام

- 30- قدمت المفتشة العامة الميثاق المنقح الذي قالت إنه يعزز وظائف التفتيش والتحقيق في البرنامج. وكان المجلس قد ناقش مسودة سابقة للميثاق في أبريل/نيسان 2019 قبل النظر فيه من جانب لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نوفمبر/تشرين الثاني. ويشمل الميثاق المنقح أيضاً توصيتين من وحدة التفتيش المشتركة بشأن موافقة المجلس التنفيذي على الميثاق وفقاً لأفضل الممارسات الدولية؛ وإحالة الادعاءات الموجهة ضد المدير التنفيذي إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والأمين العام للأمم المتحدة لتقييم إمكانية التحقيق فيها.
- 31- ورحب أعضاء المجلس بالميثاق الجديد والتحسينات التي تمخض عنها. وأشاد الأعضاء بالإدارة لإشراكها المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات في تنقيح الميثاق وتقديم تعليقاتها على مشاريعه السابقة. وقالوا إن مكتب المفتش العام يضطلع بدور حاسم في تحسين النظم وتعزيز المساءلة وتشجيع تهيئة بيئة عمل أخلاقية وأمنة في البرنامج. وأكدوا أهمية تزويد المكتب بموارد مالية وبشرية كافية لأداء عمله.
- 32- وفي معرض الإشارة إلى الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، قال أعضاء المجلس إن من الضروري مواصلة تحليل الفوائد المحتملة لمواءمة آليات الرقابة الداخلية في وكالات الأمم المتحدة. وأوصى الأعضاء أيضاً بأن ينظر البرنامج في زيادة فترة ولاية المفتش العام من المدة الحالية المحددة بأربع سنوات إلى خمس أو ست سنوات حسب ما أوصت به وحدة التفتيش المشتركة.
- 33- ووجهت المفتشة العامة شكرها إلى أعضاء المجلس على تعليقاتهم، فقالت إن مدة الولاية الحالية التي تستغرق أربع سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة لأربع سنوات إضافية. ويمكن تعديل مدة الولاية في تنقيحات الميثاق التي ستجري في المستقبل رهناً بموافقة المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي وبالتشاور مع لجنة مراجعة الحسابات.

2019/EB.2/4 سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية

- 34- قدمت الإدارة سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية التي يهدف البرنامج من خلالها إلى تعزيز سلاسل القيمة المحلية وتحسين دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وسبل عيشهم والمساهمة في تحسين الأمن الغذائي.
- 35- ورحب أعضاء المجلس بالسياسة التي يمكن أن تعزز زيادة الإنتاج المحلي وتحفز الاقتصادات المحلية وتزود المستفيدين من البرنامج بأغذية محلية متنوعة ومغذية. وقال الأعضاء إن من المهم ضمان حصول صغار المنتجين والمورعين على أسعار عادلة، وأعرب كثير منهم عن تأييدهم دفع البرنامج أسعاراً أعلى من أسعار تعادل الواردات في بعض الحالات. ومع ذلك،

من المهم أيضا تجنب الاعتماد على البرنامج كمشتري، وينبغي إجراء استعراض دوري للمدى الذي يمكن لأسعار تعادل الواردات أن تتجاوزه. ورحب الأعضاء بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، ودراسة الحالة المتعلقة بأوغندا، وتقديرات التكاليف الواردة في الوثيقة، واهتمام البرنامج بالأثر البيئي الناجم عن قراراته المتعلقة بالشراء.

36- وشجع الأعضاء إدارة البرنامج على إقامة علاقات طويلة الأجل مع الموردين المحليين؛ والعمل مع الوكالات والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها شركات القطاع الخاص للاستفادة من خبراتها؛ وإنشاء نُظم رصد وتقييم قوية. وطلب الأعضاء تحديثات منتظمة عن تنفيذ السياسة، قائلين إنها ينبغي أن تشمل معلومات مفصلة عن آثار مشتريات البرنامج على الاقتصادات المحلية ورفاه المجتمعات المحلية وسبل عيشها. وقالوا إنهم يتطلعون إلى خطة لتنفيذ السياسة تشمل مزيدا من التفاصيل عن تكاليف التنفيذ والأماكن والطرق التي سيستخدمها البرنامج في شراء الأغذية.

37- وعلى الرغم من أهمية استخدام الأغذية المقواة في حالات الطوارئ والبيئات الهشة، أكد أعضاء المجلس اعتبار ذلك حلا مؤقتا لحين حصول السكان على أغذية غير مقواة مغذية ومتنوعة بالقدر الكافي. وأشار الأعضاء أيضا إلى تحديات ضمان جودة الأغذية وسلامتها عند الشراء من كثير من صغار الموردين.

38- وأخذت الإدارة علما بالنقاط المطروحة، فقالت إن البرنامج لا ينظر إلى الأغذية المقواة كحل مؤقت، ولكن كحل جزئي يساعد على زيادة المغذيات الدقيقة المتاحة للسكان المحليين كجزء من طعام صحي يشمل أغذية مغذية أخرى. وأوضحت أن مشتريات البرنامج المباشرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تنفذ جميعا من خلال منظمات المزارعين وأنها بلغت 30 مليون دولار أمريكي وتمثل بذلك نحو 2 في المائة من مجموع الأغذية المشتراة في عام 2018، وهي نسبة أقل مما كانت عليه في عام 2015. وترجع الإدارة استخدام طرائق العقود القائمة في شراء الأغذية بطرق تعزز المشتريات غير المباشرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (التي تبلغ حاليا 1 مليار دولار أمريكي) من خلال التجار والمجمّعين المحليين من أجل تعزيز سلاسل القيمة المحلية.

39- وأضاف المدير التنفيذي أن البرنامج تلقى في السنوات الأخيرة مساهمات نقدية أكثر من العينية، مما سهل الشراء المحلي والإقليمي.

2019/EB.2/5 تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

40- قدمت إدارة البرنامج تحديث خارطة الطريق المتكاملة الذي يعرض الاستنتاجات والدروس المستفادة من استعراض تفويضات السلطة المؤقتة وترتيبات الحوكمة. وتعرض الوثيقة اقتراحات مرتبطة بتبسيط عملية التشاور، وتفويضات السلطة، وعملية الاستعراض التي تجريها الدول الأعضاء للتفتيحات المرتبطة بالاستجابة للأزمات، وبوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، والتعديلات التي تيسر الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

41- وأشارت الإدارة إلى استعدادها لقبول مشورة لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشأن إعادة إدخال العتبة المحددة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي فيما يتصل باستعراض الدول الأعضاء للتفتيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات؛ واستعراض ترتيبات الحوكمة في غضون خمس سنوات؛ وحذف كلمة "دائمة" فيما يتصل بتفويضات السلطة كي تعكس إمكانية إجراء تغييرات في المستقبل. وستناقش الاقتراحات المنقحة في المشاورة غير الرسمية التي ستعقد في 18 ديسمبر/كانون الأول وستعرض الاقتراحات النهائية على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الأولى لعام 2020.

42- وهنا أعضاء المجلس البرنامج على الإصلاحات الناشئة عن خارطة الطريق المتكاملة، مشيدين بتعزيز الشفافية وتبسيط هيكل الميزانية وجهود الإدارة للتشاور مع المجلس بشأن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. ورحب الأعضاء بالعملية المبسطة للتشاور بشأن مشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية، بينما اقترح بعض الأعضاء إجراء استعراض للآلية حالما يكتسب البرنامج مزيدا من الخبرة في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ودعا أعضاء آخرون إلى زيادة التفاعل بين المكاتب

القطرية والموظفين التقنيين في الحكومات المحلية أثناء صياغة الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

- 43- وأعرب كثير من الأعضاء عن تقديرهم لنظام الإخطارات الإلكترونية المقترح وبوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية؛ وطلب العديد منهم إيضاحات بشأن مستوى تفاصيل البيانات في البوابة وتواتر تحديثها. وأوصى أحد الأعضاء البرنامج بإدخال مؤشر لقياس دقة توقيت المعلومات المقدمة من خلال البوابة.
- 44- وعرض أعضاء المجلس وجهات نظرهم بشأن تفويضات السلطة المقترحة. وقال بعضهم إنهم يرون أن هذه التفويضات تحقق توازنا ملائما بين المساءلة والمرونة التشغيلية؛ وقال آخرون إن التفويضات ستفرض أعباء لا لزوم لها على إدارة البرنامج والمجلس، وحث الأعضاء على العودة إلى الاقتراح المقدم في المشاورة غير الرسمية التي عُقدت في سبتمبر/أيلول 2019. وحث أعضاء آخرون البرنامج على تقديم تحليل يتناول كامل فترة السنتين المؤقتة قبل تعديل اللائحة العامة والنظام المالي. وقال الأعضاء إن تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة ينبغي استعراضها بمجرد اعتمادها لضمان الحفاظ على دور المجلس الأساسي في الموافقة والرقابة.
- 45- وطلب بعض الأعضاء إعادة إدخال العتبة المحددة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي من أجل الاستعراض المقترح من الدول الأعضاء للتقنيات المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بالإضافة إلى العتبة المحددة بنسبة 15 في المائة للميزانية الشاملة الحالية لضمان استعراض تقنيات ميزات الخطط الاستراتيجية القطرية الكبيرة المتعلقة بالاستجابة للأزمات.
- 46- وقال بعض الأعضاء إن من الممكن تحسين التفاعل بين خطة الإدارة وإطار النتائج المؤسسية. وقالوا إن العدد الكبير للمؤشرات على مستوى المكاتب القطرية يمكن أن يشكل تحديا لقدرة البرنامج على الإبلاغ عن النتائج المؤسسية والحصائل بوضوح في تقرير الأداء السنوي، وهو ما يمكن أن يؤثر على قدرة المانحين على تقديم تمويل مرن.
- 47- وقالت الإدارة إن الوثيقة التي سيجري إعدادها للمشاورة غير الرسمية التي ستعقد بعد الدورة الحالية ستعبر عن التعديلات التالية: حذف كلمة "دائمة" من الإشارة إلى تفويضات السلطة؛ وإجراء تحليل للتفويضات المؤقتة للسلطة على امتداد كامل فترة السنتين؛ وإعادة إدخال العتبة المحددة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي من أجل استعراض الدول الأعضاء للتقنيات المتعلقة بالاستجابة للأزمات؛ والالتزام باستعراض تفويضات السلطة في غضون خمس سنوات؛ وإدخال تفاصيل إضافية بشأن بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية التي ستشمل معلومات عن طبيعة البيانات المقدمة وتواترها. وقالت الإدارة إنها تتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراحات المنقحة في الأشهر السابقة على الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2020.

2019/EB.2/6 تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

- 48- قدمت الإدارة التحديث، معربة عن تقديرها لحضور الزملاء من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقالت إن الابتكارات في الوثيقة تشمل قسما بشأن التعاون بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها (الوكالات الثلاث) في مجال الخدمات المشتركة، وملاحق عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والأنشطة المشتركة بين الوكالات الثلاث في مجال بناء القدرة على الصمود، ودراسات حالة تتناول التعاون بين الوكالات الثلاث في خمسة بلدان.
- 49- وذكرت أنه يجري وضع استراتيجيات قطرية مشتركة لثلاثة بلدان رائدة. وقالت إن مشروع خطة مشتركة لكولومبيا يحدد المناطق الجغرافية التي ستعاون فيها الوكالات الثلاث، ويحدد خمسة مجالات مواضيعية يمكن زيادة التعاون فيها (بناء السلام، والاستجابة للأزمات، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي والتغذية، وتغيّر المناخ) ويعرض خطة عمل مشتركة لكل مجال. ويقود البرنامج عملية تنقيح مشروع خطة للنيجر، وينظر في جدوى عقد حلقة عمل للتحقق داخل البلد بحلول نهاية عام 2019، بما يشمل الوكالات الثلاث، والشركاء الإنمائيين، والوكالات الحكومية. ومن المتوقع وضع مشروع أولي لخطة إندونيسيا بحلول مطلع عام 2020. وتراعي الخطط المشتركة أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الجديدة الجاري إعدادها، وأعرب كثير من المديرين القطريين الآخرين في البرنامج عن اهتمامهم بالانضمام إلى هذه التجربة الرائدة.

- 50- وعقب تقديم مشروع خطة عمل الوكالات الثلاث بشأن منطقة الساحل خلال الاجتماع غير الرسمي المشترك للأجهزة الرئاسية لتلك الوكالات في سبتمبر/أيلول 2019، يجري تنقيح الوثيقة وسيقدم تحديث عن التقدم المحرز خلال جلسة الإحاطة الإعلامية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بشأن حالات الطوارئ في يناير/كانون الثاني 2020؛ وستوجه الدعوة إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمشاركة في النقاش. وتم عرض مقطع فيديو عن مشروع مشترك بين الوكالات الثلاث من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة في مدغشقر كمثال للتعاون على المستوى القطري.
- 51- وبدأت مناقشات المجلس ببيان مشترك بين القوائم بالنيابة عن جميع القوائم. ويسلط هذا البيان الضوء على ما تنطوي عليه الخدمات المشتركة من إمكانات لزيادة الكفاءة والفعالية وتعزيز الرقابة في الوكالات الثلاث، ويدعو الإدارة في هذه الوكالات إلى تقديم تقييم أولي لجدوى تحقيق التكامل بين الوظائف الإدارية في الوكالات وزيادة التعاون في بعض الوظائف الرقابية، يشمل تحليل القيمة المضافة المحتملة لوجود خبرة متخصصة مشتركة في الوكالات الثلاث فيما يتصل تحديداً بالتحرش الجنسي والاستغلال الجنسي، والانتهاك الجنسي. وستشكل الاستنتاجات المنبثقة عن التقييم الأساس لمناقشات مع الأجهزة الرئاسية في الوكالات الثلاث. وكانت القوائم قد وضعت مشروع قرار متعلق ببيانها المشترك بين القوائم.
- 52- وهنا أعضاء المجلس الإدارة على العملية الشاملة للتحضير للاجتماع المشترك غير الرسمي للأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها الذي عقد في عام 2019 في مقر البرنامج. ورحب الأعضاء بالتقدم المحرز والسمات الإضافية التي يشملها تحديث عام 2019 بشأن التعاون، قائلين إنهم يحثون الوكالات الثلاث على تعزيز الإبلاغ في المستقبل من خلال تحسين رصد نتائج تعاونها، بما يشمل الدروس المستفادة والوفورات المتحققة، وكذلك من خلال زيادة التفاصيل المتعلقة بتجربتها في التعاون في نظم الإدارة البيئية والاستراتيجيات القطرية المشتركة. وعند تقييم جدوى زيادة التعاون، من المهم مراعاة ولاية كل وكالة وهيكلها في مواءمة النظم الإدارية في الوكالات الثلاث. وينبغي أن ينصب الهدف الرئيسي لجميع أشكال التعاون على زيادة الفوائد التي يجنيها المستفيدون وسائر أصحاب المصلحة من أنشطة الوكالات الثلاث.
- 53- ولاحظ الأعضاء أن التعاون بين الوكالات الثلاث ينبغي أن يشكل جزءاً من تعاون أوسع مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، فقالوا إنهم يرحبون بازدياد ظهور الوكالات الثلاث داخل منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل من خلال مشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في مارس/آذار 2019. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالنظم الغذائية الذي اقترح الأمين العام عقده في عام 2021 فرصة أخرى لعرض نجاحات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ويعتزم أعضاء المجلس المشاركة بدور فاعل في التحضير للمؤتمر. وقالوا إنهم مسرورون أيضاً بالدعم المقدم من الوكالات الثلاث للجنة الأمن الغذائي العالمي، وحثوا البرنامج على زيادة دوره في اللجنة، ومراعاة الخطوط التوجيهية للجنة وتوصياتها في تصميم وتنفيذ سياسات البرنامج واستراتيجياته، وهو ما سيسهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 54- وأشاد الأعضاء بجهود الوكالات في العمل معاً في مجالي جمع البيانات وتحليلها بصورة مشتركة وصياغة استراتيجيات قطرية مشتركة. ومن المتوقع أن يتمخض كلاهما عن تآزر من خلال تجميع الكم الهائل من البيانات الذي تحتفظ بها كل وكالة والجمع بين المزايا النسبية للوكالات. وأوصى الأعضاء بأن تكمل الوكالات الثلاث المشروع الحالي لخطة عمل منطقة الساحل بتفاصيل إضافية عن الأهداف والمبادرات المزمعة وتوزيع المسؤوليات والتوقيت.
- 55- واقترح الأعضاء مجالات أخرى للتعاون المحتمل، بما في ذلك تعزيز محور ترابط العمل الإنساني والتنمية والسلام، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتيح منتدى المساواة بين الأجيال المقرر عقده في المكسيك وباريس في عام 2020 فرصة أمام الوكالات الثلاث لتعزيز التعاون في هذا المجال، والتركيز على الإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة 5.
- 56- واقترح أحد الأعضاء تنقيح مشروع القرار كي يعكس التعليقات المقدمة في الاجتماع المشترك للجنة المالية ولجنة البرنامج في منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، حسب ما هو وارد في تقرير ذلك الاجتماع، بشأن الاستراتيجيات المشتركة، وتعزيز الشراكات والإنجازات على المستوى القطري، وزيادة التركيز على القضايا الاستراتيجية والدروس المستفادة في التقارير المقبلة عن التعاون بين الوكالات الثلاث. وقال الأعضاء الآخرون إنهم يوافقون على الاقتراح، واقترحت صياغة جديدة ونوقشت وُعدلت أثناء استئناف بند جدول الأعمال في صباح اليوم التالي.

57- وأخذت الإدارة علماً بتوصيات أعضاء المجلس وتعليقاتهم. وبالنظر إلى ما تتسم به الوكالات الثلاث من تنوع كبير، من المهم أيضاً التماس فرص التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع. وتتيح التكنولوجيات الجديدة فرصاً لتيسير إنشاء وتشغيل مراكز الخدمات المشتركة العالمية.

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) وتحديث شفوي عن توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليل القطري المشترك

58- نظر المجلس في البندين 4 (و) و 4 (ز) معاً.

59- وأكدت مديرة شعبة منظومة الأمم المتحدة والمشاركة المتعددة الأطراف من جديد التزام البرنامج بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقدمت لمحة عامة عن التقدم المحرز والخطوات الأخرى المتبقية. وقالت إن التوجيهات الجديدة المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة يجري تعميمها، بما يشمل كولومبيا والعراق وسيراليون. ويجري إعداد الأجزاء المصاحبة المتعلقة بالإطار المذكور، بما في ذلك التحليل القطري المشترك. وقالت إن إطار المساءلة الإدارية تم تعميمه على المستوى القطري. وسيوضع الإطار الإقليمي والعالمي للمساءلة الإدارية في صيغته النهائية في مطلع عام 2020 استرشاداً باستعراض إقليمي.

60- وفيما يتعلق باتفاق التمويل، يقوم البرنامج بتحصيل نسبة الضريبة المقررة على مساهمات المانحين، وهي 1 في المائة، ومن المتوقع أن يحوّل ما يصل إلى 100 000 دولار أمريكي لأغراض التنسيق. ومع ذلك، تُؤدّ الضريبة المفروضة تمويلاً أقل كثيراً مما كان متوقعاً في البداية، وتطلبت عملية جمعها تكاليف باهظة لإجراء المعاملات. وأما الجانب التأسيسي الرئيسي المتبقي عموماً في عملية الإصلاح فهو الاستعراض الإقليمي (واستعراض المكاتب القطرية المتعددة البلدان).

61- وأكد نائب المدير التنفيذي أهمية مشاركة المجلس في معالجة التحديات المتبقية، بما يشمل التحديات المرتبطة بالاستعراض الإقليمي. وأضاف أن عدم الاتساق بين الوكالات في تعاريف الأقاليم يُعقد المناقشات بين كيانات الأمم المتحدة. وتدعو إدارة البرنامج إلى الأخذ بنهج مرّن يركز على الهياكل والأطر والسياسات والتوجيهات التي من شأنها أن تساعد البلدان على امتلاك أفضل ما يمكن من البرامج بدلاً من تحديد محتوى هذه البرامج.

62- وتطرق مدير إدارة وضع البرامج والسياسات إلى البند 4 (ز) فقال إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يزيد من التركيز على التحليل القطري المشترك الذي يجري توسيعه كي يشمل جميع أعمال الأمم المتحدة في كل بلد. وأشار إلى إصدار توجيهات تقضي بأن يكون التحليل القطري المشترك وثيقة حيّة ويمكن بذلك أن تدعم التخطيط الإنمائي الوطني. وسيُساعد التحليل القطري المشترك على معالجة مسائل من قبيل تحديد المتخلفين عن الركب وأسباب ذلك. ويزم مع البرنامج الذي يعمل في تعاون وثيق مع سائر الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والشركاء الآخرين الإسهام في إحداث تحول في التحليلات القطرية المشتركة عن طريق استخدام الخبرة والدراسة التحليلية التي اكتسبها من عمله في الاستعراضات الاستراتيجية للقضاء على الجوع. وسيجري دمج التحضيرات الخاصة بالجولة التالية من استعراضات القضاء على الجوع في عملية التحليل القطري المشترك بحلول نهاية عام 2020، وهو موعد يشكل تحدياً.

63- وتم وضع برنامج عمل مؤقت لإعداد الجبل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية (التي يشار إليها داخلياً بعبارة "2G"). واعتباراً من يونيو/حزيران 2020، سيتلقى المجلس مشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية بالاقتران مع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ولاحظ المدير أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يمثل موجة ثانية من التغيير التنظيمي المهم والذي أتاحت فيه خارطة الطريق المتكاملة للبرنامج وضعا يمكنه من اتخاذ ما يلزم من تعديلات على كافة مستويات المنظمة ككل.

64- ورحب الأعضاء بالتحديثات وأشادوا بالبرنامج لدوره الاستباقي في عملية الإصلاح. وأعربوا عن ارتياحهم للانتهاج بالفعل من وضع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لبعض البلدان، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي معلومات عن

تنفيذ تلك الأطر. ودعا الأعضاء إلى إجراء استعراض لتنفيذ إطار المساءلة الإدارية في مطلع عام 2020، وحثوا البرنامج على ضمان عدم تأثير تلك الإصلاحات سلباً على عمله أو آليات حوكمته.

65- وقال بعض الأعضاء إنه لا ينبغي زيادة ضريبة الواحد في المائة، وحثوا البرنامج على المشاركة في المفاوضات المتعلقة بتنقيح صيغة تقاسم التكاليف، وطلبوا معلومات كاملة وفي الوقت المناسب عن أي تنقيحات يتم إجراؤها، ولا سيما التنقيحات التي تنطوي على آثار على الميزانية بالنسبة للدول الأعضاء. ودعا بعض الأعضاء إلى إطار منسق للإبلاغ عن اتفاق التمويل، وطلب آخرون لمحة عامة وجدولاً زمنياً لقرارات المجلس المرتبطة بالاتفاق، وأوصوا بأن يدرج الاتفاق كبنء منتظم في جدول الأعمال في كل دورة سنوية للمجلس.

66- وأشاد الأعضاء بفريق ابتكارات الأعمال وبالجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الكفاءة. وطلب بعض الأعضاء تفاصيل عن وفورات التكاليف المتوقعة، وتساءلوا عما إذا كان من الممكن تحقيق هدف الاشتراك في نفس المباني. وأعرب آخرون عن اهتمامهم بإنشاء مرفق للحد من خدمات النقل في البلدان، وطلبوا مزيداً من المعلومات عن الجدول الزمني للتنفيذ، وقالوا إنهم يتوقعون مكاسب من حيث النفقات والكفاءة والمعايير الأمنية.

67- وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للأولويات الشاملة لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والبيئة، وتغيّر المناخ. وطلب بعضهم إبقاءهم على علم بالتطورات التي تمس الفصل المشترك، وصيغة تقاسم التكاليف، والاستعراض الإقليمي.

68- وأكدت الإدارة أنه سيجري في عام 2020 استعراض الضريبة المفروضة وصيغة تقاسم التكاليف. وأوضحت أن أشواطاً طيبة قد قُطعت في استراتيجية عمليات الأعمال، وأنه تم إرسال توجيهات جديدة إلى جميع البلدان. وقالت إن أداة جديدة قد تم إطلاقها مؤخراً كجزء من تنفيذ الاستراتيجية وأن هذه الأداة تشمل تحليل التكاليف والفوائد وتحديد التعاون المحتمل في مجالات الأعمال على المستوى القطري.

69- وتوجد نسبة 33 في المائة من مكاتب البرنامج في أماكن مشتركة، ولكن الإدارة ترى أن من الصعب تحقيق نسبة 50 في المائة بحلول عام 2021، وأشارت إلى الافتقار إلى الاستثمارات الأولية الكبيرة المطلوبة للانتقال إلى المرافق المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، كشف التحليل عن أن المكاتب الخلفية المشتركة لن تكون مجدية إلا للعمليات القطرية الكبرى، ولمجموعة فرعية من الخدمات المحددة في تقرير الأمين العام. ويبدو أن أكبر مصدر محتمل للوفورات هو مراكز الخدمة المشتركة العالمية. ويمكن أن يوفّر وجود أسطول مشترك لمركبات منظومة الأمم المتحدة عشرات الملايين من الدولارات من الوفورات عن طريق الاستخدام الأفضل للمركبات في جميع أنحاء العالم.

70- وردا على اقتراح بشأن إمكانية إجراء مناقشة سنوية واستعراض لمتابعة اتفاق التمويل، أشار نائب المدير التنفيذي إلى أن المناقشات الجارية بين الوكالات والدول الأعضاء (مثل المناقشات المقرر إجراؤها في نيويورك في 9 ديسمبر/كانون الأول 2019) هي المنتدى المناسب. وسيواصل البرنامج الإبلاغ عن استخدام نموذج الإبلاغ الموحد المنفق عليه وسيتناول أيضاً في تقرير الأداء السنوي ما سيتحقق من تقدم.

مسائل أخرى

2019/EB.2/7 تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021

71- ذكر الرئيس بأن هذا البند أدرج في جدول الأعمال بناء على طلب هيئة مكتب المجلس التنفيذي، وأشار إلى أن مشروع قرار بشأن النص الوارد في التقرير المعتمد في الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية في منظمة الأغذية والزراعة قد تم تعميمه على أعضاء المجلس في الأسبوع السابق، وإن كان للعلم، وأن جميع القوائم وافقت عليه في 15 نوفمبر/تشرين الثاني.

72- وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن الأمين العام أعلن في يوم الأغذية العالمي لعام 2019 (16 أكتوبر/تشرين الأول) اعتزامه عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2011. ولم يصدر الأمين العام بعد إعلاناً رسمياً بشأن مؤتمر القمة ولكن نائبة الأمين العام ناقشت ذلك مع الرؤساء والأعضاء في الأجهزة الرئيسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها خلال

الاجتماع غير الرسمي المشترك الذي عقد في سبتمبر/أيلول وبعثت مؤخرا رسالة إلى رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تلتزم فيها آراءهم بشأن التوقيت والمكان وترتيبات الحوكمة والمرشحين المقترحين لدور المنسقين والمبعوث الخاص لمؤتمر القمة. ورحبت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بمؤتمر القمة معتبرة إياه فرصة لإبراز الدور المحتمل في سد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي من خلال توفير المساعدة الغذائية وأنشطة بناء القدرة على الصمود ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

73- وطرح خياران بشأن مكان انعقاد القمة: إما في مدينة باري قبيل أو بعيد مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في إيطاليا، ويمكن أن يشمل أماكن إقامة شبيهة بالمخيمات في مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في برينديزي القريبة من مكان انعقاد المؤتمر؛ أو في مدينة نيويورك أثناء الجمعية العامة التي سيحضرها أكثر من مائة من رؤساء الدول. وأي كانت المدينة التي سيقع عليها الاختيار، أوصت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بعقد الحدث التحضيري الرفيع المستوى في مدينة أخرى، ويفضل عقده في روما، قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد مؤتمر القمة بهدف إشراك الجهات الفاعلة المعنية بالنظم الغذائية وبناء زخم للمؤتمر. واقترح رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أربعة مرشحين للقيام بدور المبعوث الخاص.

74- وبدأت مناقشة التحديث ببيان مشترك بين القوائم يعبر عن وجهة نظر المجلس الذي يرى أن من الضروري مشاركة الأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في التحضير لمؤتمر القمة، بما في ذلك تحديد المنجزات المتوقعة. ولهذا الغرض، اقترحوا المشاركة في حوار مباشر مع المبعوث الخاص للأمين العام في مشاوره غير رسمية تعقد في ديسمبر/كانون الأول 2019 أو في مطلع 2020؛ وعقد اجتماع غير رسمي مشترك بين الأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في عام 2020 يخصص للتحضير لمؤتمر القمة؛ وإدراج المؤتمر كبنء دائم في جداول أعمال دورات المجلس.

75- وأكد أعضاء المجلس حسن توقيت مؤتمر القمة الذي سيعقد قبل أقل من عشر سنوات من الموعد المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي وقت تتطلب فيه آثار تغير المناخ بصورة متزايدة اتخاذ إجراءات عاجلة. وقالوا إن موضوع القمة المقترحة ملائم أيضا بدرجة كبيرة نظرا لأن النظم الغذائية الحالية تسهم في هذه الآثار وتتأثر بها، ولا سيما في ضوء ما تتسم به النظم الغذائية القادرة على الصمود والمستدامة من إمكانات للمساهمة في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأطعمة المستدامة والصحية. وحث الأعضاء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على العمل مع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة لتعميق الوعي العالمي بتلك الإمكانيات.

76- ومن الضروري أيضا مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية – وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني – في تنفيذ الالتزامات الجريئة التي يتوقع الأعضاء أن يتمخض عنها مؤتمر القمة. وينبغي أن تشمل هذه الالتزامات وضع نُظم غذائية متكاملة نقي بالأولويات الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحماية البيئية، والعمل لمواجهة تغير المناخ، والحماية الاجتماعية، وحقوق الشعوب الأصلية، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة أن تستفيد أيضا من العمليات والالتزامات التي وضعت أثناء مؤتمرات القمة السابقة، بما فيها مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي الذي عُقد في مطلع هذه السنة.

77- وقال نائب المدير التنفيذي إنه منفق مع ما طرح من نقاط، ويرحب بفكرة عقد مشاوره غير رسمية في الأسابيع المقبلة لإعداد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للتحرك بسرعة حالما يُعلن رسميا عن مؤتمر القمة.

تحديث شفوي عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج

78- بدأ الرئيس، بوصفه قائد الوفد الذي قام بالزيارة، بالتقرير الشفوي عن الزيارة الميدانية إلى بنغلاديش التي قام بها المجلس التنفيذي للبرنامج، في الفترة من 18 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وشارك في الزيارة أعضاء المجلس من البرازيل وألمانيا وبولندا وسويسرا ومراقبون من أستراليا وبنغلاديش. ووجه جميع المشاركين شكرهم إلى حكومة بنغلاديش وإلى قيادة

وموظفي المكتب القطري للبرنامج والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على حسن الضيافة، وإلى أمانة المجلس على ترتيبها الزيارة.

79- وعقب عرض شريط فيديو عن الزيارة، تبادل المشاركون بعضاً من تجاربهم. وتستضيف بنغلاديش 1.2 مليون من الروهنجيا النازحين من ميانمار؛ ويقدم البرنامج المساعدة إلى 840 000 من أفراد الروهنجيا الذين يعيشون في مخيمات قرب كوكس بازار، وسبل كسب العيش وأشكال الدعم الأخرى من أجل 200 000 من الأشخاص الضعفاء في المجتمعات المحلية المضيفة.

80- ويحصل نصف السكان المشردين الذين يدعمهم البرنامج على مساعدات غذائية في شكل قسائم إلكترونية يمكن صرفها من متاجر محلية مختارة؛ ويهدف البرنامج إلى تقديم القسائم إلى جميع المقيمين في المخيمات بحلول نهاية عام 2020. ويجري الحد من إزالة الأشجار من خلال مشروعات إتاحة سبل الوصول الآمن إلى الوقود والطاقة وأنشطة التشجير التي تنفذ مع الجهات الشريكة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، ويساعد برنامج سبل كسب العيش الذي ينفذه البرنامج 20 000 أسرة فقيرة، ولا سيما أفرادها من النساء، على إنشاء أعمال فردية وجماعية. وساهم إصدار القسائم الإلكترونية باسم أكبر امرأة في كل أسرة مستفيدة في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستهلاك الأغذية في الأسرة. وتشمل الأنشطة الأخرى التثقيف التغذوي، وإنشاء البنية التحتية، والتدريب على البستنة.

81- وانطلاقاً من الاجتماعات والمناقشات مع ممثلي الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، أكد المشاركون أن المكتب القطري للبرنامج أقام علاقات تعاون قوية مع شركائه في بنغلاديش.

82- وأثنى المشاركون على الحكومة لخفضها معدلات الفقر على المستوى الوطني بنسبة 50 في المائة منذ عام 2000، وأشادوا بسخاتها في استضافة الأعداد الكبيرة من المشردين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه التنمية، ولا يزال من المستبعد حدوث عودة واسعة النطاق لأفراد الروهنجيا إلى ميانمار. وأوصى المشاركون بأن يركز البرنامج وشركاؤه على تحسين البنية التحتية والظروف المعيشية داخل وحول المخيمات قرب كوكس بازار، وتيسير فرص العمل وكسب العيش للنساء والرجال، ولا سيما الشباب البالغين، وعلى المساعدة على تكوين صلات متبادلة المنفعة بين الروهنجيا والسكان المضيفين.

مسائل التسيير والإدارة

2019/EB.2/8 تقرير الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز

83- أوجز الرئيس المشارك للفريق العامل المشترك بين المجلس والإدارة المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز (الفريق العامل المشترك) عمل الفريق منذ انعقاد الدورة السنوية للمجلس لعام 2019، والذي شمل اجتماعات متكررة للفريق بكامله وللفرعيتين العاملين الفرعيين التابعين له، والمشورة المقدمة من خبيرين مستقلين، والنظر في استعراض خارجي لثقافة مكان العمل في البرنامج أعدته شركة Willis Towers Watson، وصبت كلها في تقرير مرحلي أعده الفريق العامل المشترك لعرضه على المجلس للنظر فيه خلال دورته الحالية. وقال الرئيس المشارك إن الإدارة والدول الأعضاء ملتزمة معا بمنع السلوك المسيء والتصدي له في البرنامج وضمان دعم الأشخاص المتضررين. ويلزم تحقيق ذلك وضع خطة عمل حية متطورة لتلبية الاحتياجات المتغيرة وتركز على 6 مجالات: إعادة تأكيد قيم البرنامج، بما في ذلك من خلال استعراض لمدونة قواعد السلوك الخاصة به؛ وتحسين القيادة من خلال تحديد "اتجاه واضح من القمة" بشأن مسؤوليات المديرين لضمان مكان عمل آمن ويسوده الاحترام ومن خلال دمج تلك القيادة في اختيار المديرين وإدارتهم؛ وإشراك جميع الموظفين في جهود تحقيق التغيير؛ وتحسين نُظم الموارد البشرية في البرنامج، بما يشمل زيادة الشفافية في كيفية إجراء عمليات إعادة الانتخاب، والترقيات، والنظم الأخرى، ومن خلال تقليص الشعور بالهشاشة الذي يسود بين الموظفين المعينين بعقود قصيرة الأجل؛ وضمان اتخاذ إجراءات سريعة ضد من يثبت ارتكابه أي إساءة، وحماية الأشخاص المتضررين؛ وتحسين الاتصالات والمساءلة والشفافية بشأن العمل لضمان عدم التسامح مطلقاً حيال المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز،

وتهينة مكان عمل آمن. ولأن الفريق العامل المشترك لم يكن لديه وقت كافٍ للنظر في مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين تجاه المستفيدين بصورة وافية وشعر أيضا بضرورة تعميق أفكاره بشأن بعض عناصر التحرش الجنسي، فقد طلب الرئيس المشارك من المجلس تمديد ولاية الفريق حتى موعد انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2020 لتمكينه من القيام بذلك. ووجهت عبارات الثناء الحارة إلى قيادة المدير التنفيذي وجهود أعضاء الفريق العامل المشترك وجميع المشاركين في العمل من أجل التصدي للمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز في البرنامج.

84- وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لسياسة البرنامج بشأن عدم التسامح مطلقا مع المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، وأشادوا بالتزام الإدارة وجهودها لتهيئة مكان عمل آمن ويسوده الاحترام، بما في ذلك مشاوراتها الوثيقة مع الدول الأعضاء. وقال أعضاء المجلس إنهم يؤيدون توصيات تقرير الفريق العامل المشترك الذي لاقى ترحيبا باعتباره نموذجا تحتذى به سائر كيانات الأمم المتحدة، وحثوا البرنامج على وضع خطة العمل المقترحة لمعالجة المسائل المثيرة للقلق التي لوحظت في التقرير في الوقت المناسب الذي يمكن من النظر فيها أثناء الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2020. وتمت الموافقة على اقتراح تمديد ولاية الفريق العامل المشترك حتى الدورة العادية الأولى لعام 2020. وأكد أعضاء المجلس أهمية السياسات الواضحة، والرصد والمراجعة، والتدريب والتوعية المستمرين، والإبلاغ الدقيق، والإجراءات الحاسمة لتعزيز الشفافية وثقة الموظفين بالاستماع إليهم وحمايتهم ومعالجة مظالمهم. وطرح أيضا اقتراح بأن تشكل خطة العمل جزءا من استراتيجية أوسع لتعيين موظفين يتمتعون بصحة جيدة، وبناء ثقافة مكان عمل إيجابية، والقضاء على الظروف التي تشجع المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وقال الأعضاء إن على المديرين أن يحرصوا على أن يضمنوا طرق القدوة لمنع السلوك غير اللائق، وينبغي تقييم أدائهم في هذا الصدد وفقا لمؤشرات الأداء ذات الصلة. ويمكن لخطة العمل المقترحة التي ستنفذ في أقرب وقت ممكن، أن تساعد البرنامج كثيرا على تعيين واستبقاء الموظفين المتحمسين والمتفانين الذين يحتاج إليهم؛ ومن شأن معرفة أن البرنامج سيدعم الضحايا وسيعالج بواعث قلقهم على نحو فوري ومنصف أن يعزز الثقة. وقال الأعضاء إن المجلس يجب أن يدعم الإدارة من دون التدخل في جزئيات العمل، ويجب تحقيق توازن بين الشفافية ودرجة من السرية تتيح للبرنامج إجراء فحص ذاتي شامل؛ ومع ذلك أكد الأعضاء أيضا أن على الإدارة أن تكون سبابة إلى إبقاء المجلس على علم بالتطورات، وإن من المتوقع تحقيق تقدم حاسم وواضح لتكون الإدارة مسؤولة عنه أمام المجلس، وعلى الإدارة أن تُبلغ المجلس فوراً بحالات السلوك المسيء. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لمبادرة مؤسسية حاسمة مقترحة بما قيمته 5 ملايين دولار أمريكي بشأن ثقافة مكان العمل وبناء مناخ أخلاقي انطلاقا من أعمال الفريق العامل المشترك. وأعرب أحد الأعضاء عن تخوفه من إمكانية اعتبار الجلسة المغلقة المتعلقة بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز التي ستعقد المناقشة الحالية التي دعت إليها الدول الأعضاء غير شفافة. وقال عضو آخر، كان قد تحدث في بداية المناقشة بالنيابة عن قائمته، إن الدول الأعضاء طلبت عقد الجلسة المغلقة الإضافية بسبب الحاجة إلى تحقيق توازن بين حتمية الشفافية والحاجة إلى السرية.

85- وردا على التعليقات، قال الرئيس المشارك إنهما يعترفان بأنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل، ولا سيما بشأن وضع إجراءات محددة وقابلة للقياس من أجل معالجة المضايقات. وتلتزم الإدارة بتحقيق ذلك، وبدأت فعليا تحركها بسرعة لدمج الإجراءات الجارية في خطة العمل؛ من ذلك على سبيل المثال أن شعبة الموارد البشرية ستشارك في جميع مجالات التركيز الستة وتعكف حاليا على معالجة مسائل التعيين، والاستبقاء، والتدريب، والترتيبات التعاقدية للموظفين المعيّنين بعقود قصيرة المدّة. ويزعم المدير التنفيذي إنشاء فريق مخصص للنهوض بعملية صياغة خطة العمل والإشراف على تنفيذها، وسيجري إبقاء المجلس على علم كامل بالتطورات.

86- وقال المدير التنفيذي إنه، كما أوضح تقرير الفريق العامل المشترك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للقضاء على المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وسيطلب ذلك جهودا مضمّنة، ولن تكون السياسات المحسّنة وحدها كافية، ولكنه مصمّم على أن ينجح هو وكبار موظفيه. وطلب من المجلس مواصلة الضغط على الإدارة ومساءلتها، وتعهدهم بأن يكون البرنامج، بفضل دور المجلس، رائدا للأمم المتحدة في تهيئة ثقافة عمل سليمة خالية من المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز.

87- وفي ختام المناقشة، تصدر الرئيس المشاركين في الوقوف والتصفيق الحار إعراباً عن الإشادة بموظفي البرنامج الذين قال إنهم يشاركون في جهود إنسانية نبيلة؛ وقال إنه يود أن يدرك الموظفون أن الإدارة والمجلس على قلب رجل واحد في دعمهم وأنهما عاقدان العزم على ضمان العمل في أجواء خالية من المضايقات والإساءات بكل أشكالها.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2019/EB.2/9 خطة البرنامج للإدارة (2020-2022)

88- قدمت الإدارة خطة الإدارة (2020-2022) الذي أوصت لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بالموافقة عليها ولم تقدم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أي اعتراضات عليها. وأوضحت الإدارة أن من المرجح أن يزداد مستوى التمويل المحدد بمبلغ 7.4 مليار دولار أمريكي لعام 2019 ليصل إلى 8 مليارات دولار أمريكي. وأضافت أن الاحتياجات التشغيلية لعام 2020 تُقدَّر بمبلغ 10.4 مليار دولار أمريكي، وأن التفاصيل المتعلقة بالمتطلبات التشغيلية ستُنشر على الإنترنت أثناء شهر ديسمبر/كانون الأول. وذكرت أن الخطة تشمل خمس مبادرات مؤسسية حاسمة، منها اثنتان من عام 2019 وثلاث مبادرات جديدة؛ وزيادة مقترحة في تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة من 20 مليون دولار أمريكي إلى 22.5 مليون دولار أمريكي؛ ومؤشرين رئيسيين جديدين للأداء مرتبطين بالنظم البيئية والشراكة.

89- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للعملية التشاورية التي استخدمت في وضع الخطة. وقالوا إنهم يوافقون على الميزانية المقترحة حسب بند الاعتماد وكذلك التوزيع المقترح للميزانية حسب الركيزة، وخطط تخصيص 62 في المائة من الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، بما يشمل تعيين الموظفين المحليين. وأضافوا أن تركيز البرنامج على الاستجابة للطوارئ يتطلب موارد كافية وتوجيه وقدرات في المكاتب القطرية، معربين عن ترحيبهم بخطة زيادة المساءلة والتنسيق والقدرات في الميدان. وقال أحد الأعضاء إنه يلاحظ تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية للعمل في البلدان المتضررة من النزاع، مؤكداً أن من المهم أيضاً توجيه الاهتمام للاحتياجات في البلدان الأخرى، مثل البلدان في منطقة الساحل. وقال إن من الملائم إدراج تكاليف التقييم في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية، ولكن سيكون من الصعب ضمان تمويل تلك التكاليف. ولاحظ الأعضاء أن المبادرات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى طريقة جيدة لزيادة الكفاءة.

90- وأوضح الأعضاء أن فجوة التمويل البالغة 29 في المائة (3.1 مليار دولار أمريكي) في عام 2020 تتطلب مواصلة الجهود لتعزيز قاعدة التمويل وزيادة كفاءة البرامج وتشجيع المانحين التقليديين والجُدد على توفير مزيد من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به. وأثنى الأعضاء على مبادرات المدير التنفيذي لتحقيق تلك الأغراض، وعلى توجه البرنامج نحو توسيع الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وعلى زيادة عدد الحكومات الوطنية التي تقمّ مساهمات للبرامج في بلدانها. وأوصى أحد الأعضاء بأن يعتمد البرنامج في برامج عمله المقبلة على توقعات واقعية بشأن التمويل.

91- وطلب الأعضاء من الإدارة زيادة الاستثمارات في بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع؛ ومواصلة رصد نتائج نفقات تنفيذ استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه؛ وإدراج مزيد من التفاصيل عن نفقات حساب ميزانية دعم البرامج والإدارة في خطط الإدارة المقبلة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج هو الأدنى بين وكالات الأمم المتحدة. وقال عضو آخر إن فجوة التمويل دليل على الإخفاق في معالجة الأمن الغذائي من جانب المجتمع الدولي.

92- وطلب الأعضاء مزيداً من الوضوح بشأن العلاقات بين استخدام الموارد والنتائج، وبين أهداف البرامج وخطوط الأساس. وقالوا إن زيادة استخدام التكنولوجيا والعمليات الآلية سيُعزز الإبلاغ.

93- وردا على ما أثير من نقاط، قالت الإدارة إنها ستلتزم تعليقات المجلس على الاقتراحات المتعلقة بمرونة معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة لدى البرنامج في ضوء التطورات في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأوضحت أن من المتوقع أن يؤدي الأخذ بإطار الخطط الاستراتيجية القطرية واستخدام التقارير القطرية السنوية إلى زيادة توضيح العلاقة بين استخدام الموارد والنتائج، وكذلك اعتزام إدراج أهداف نواتج البرامج الموسّعة في الخطة الاستراتيجية المقبلة وخطط الإدارة في المستقبل.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

- 94- لاحظ المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن الإقليم لا توجد فيه كثير من الأبناء الطيبة التي يمكن الإبلاغ عنها في ظل الأوضاع المتردية في عدة بلدان. ومنذ الدورة السنوية للمجلس لعام 2019، كان هناك تحول كبير في الجمهورية العربية السورية، وأزمات جارية في لبنان والعراق وجمهورية إيران الإسلامية، وتحديات مستمرة في اليمن والسودان ودولة فلسطين وليبيا.
- 95- وقال المدير الإقليمي إن عدد المستفيدين في 17 عملية في بلدان الإقليم ازداد من 22 مليون مستفيد إلى 31 مليون مستفيد منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 96- وأشار المدير الإقليمي إلى أن 11.7 مليون شخص شردوا منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية، وأن 80 في المائة يعيشون حاليا دون خط الفقر. وأضاف أن العمليات العسكرية الجديدة في الأجزاء الشمالية الشرقية والتقلبات الجارية في مناطق الحدود الشمالية الغربية أدت مجتمعة إلى تشريد نحو 800 000 شخص في الأشهر الأخيرة، وهو ما يشكل تحديا خطيرا مع حلول فصل الشتاء. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق أن 500 000 طفل مهددون بالإصابة بسوء التغذية. ويعمل البرنامج مع الشركاء والحكومات المضيفة لإعداد مساعدات من أجل العودة المتوقعة للاجئين على الرغم من أن عدد العائدين لا يزال حتى الآن محدودا بدرجة كبيرة.
- 97- وفي السودان، فإن التضخم يُمثل مشكلة كبيرة، ويحتاج 8.5 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، ويواجه كثيرون مستويات من انعدام الأمن الغذائي ترقى إلى مستوى الأزمة والطوارئ. ويتشاور البرنامج بشأن الطريقة التي يمكن له بها زيادة الدعم، بما في ذلك من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي.
- 98- وفي اليمن حيث توجد أكبر عملية للبرنامج في العالم، يساعد البرنامج 12 مليون شخص ويحقق تقدما، بما في ذلك من خلال التحويلات القائمة على النقد من أجل 450 000 شخص على الرغم من ضيق سبل الوصول وغير ذلك من التحديات.
- 99- ولا يزال النقص الكبير في التمويل مستمرا في دولة فلسطين التي لا يستطيع فيها البرنامج الوصول إلا إلى نصف الأشخاص غير اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة الغذائية البالغ عددهم 700 000 شخص.
- 100- وفي ليبيا، يعمل البرنامج مع البنك الدولي لتقييم شبكات الأمان الاجتماعي وإمكانية بناء القدرات الحكومية، وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة، وتوفير خدمات النقل الجوي واللوجستيات والاتصالات إلى العاملين في المجال الإنساني والمانحين. وفتح البرنامج أيضا مركزا في بنغازي للسماح لوكالات الأمم المتحدة بالعمل في المنطقة الشرقية.
- 101- وبالإضافة إلى عمليات الطوارئ المذكورة، وكذلك برامج اللاجئين والمساعدات الأخرى في العراق والأردن ولبنان وتركيا، يسعى البرنامج أيضا إلى تغيير الحياة في كل أنحاء الإقليم – بما يشمل الجزائر وأرمينيا ومصر وقبرغيزستان والمغرب وطاجيكستان وتونس – من خلال مبادرات مثل برامج الحماية الاجتماعية، والتغذية المدرسية، ومشروعات سبل كسب العيش، والزراعة المائية، وتربية الأسماك. ويمثل الإقليم 65 في المائة من برامج التحويلات القائمة على النقد التي ينفذها البرنامج ويستفيد منها 7 ملايين شخص من خلال 1.1 مليار دولار أمريكي من التحويلات التي تساعد على تعزيز الأسواق المحلية والقدرات وتُسجَع زراعة الحيازات الصغيرة المحلية والأغذية المنتجة محليا.
- 102- وأعرب المدير الإقليمي عن شكره للمانحين على مساهماتهم التي بلغت في مجموعها 4.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019 وكانت كافية لتغطية 75 في المائة من الاحتياجات الإقليمية. وقال إن التوقعات لعام 2020 تشير إلى الحاجة إلى تمويل بما قيمته 4.9 مليار دولار أمريكي.
- 103- وفي الختام، قال إنه يلاحظ أن الأزمات الإقليمية تنطوي على تأثيرات عالمية وأن كثيرا من التحديات التي تفرضها الصعوبات الاقتصادية والتغيرات المناخية والنزاعات تحتاج إلى حلول سياسية.

2019/EB.2/10 تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان والزيادة المقابلة في الميزانية

- 104- عرض المدير القطري التغييرات الثلاثة المقترح إدخالها على الخطة الاستراتيجية القطرية في معرض وصفه للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي يواجهها لبنان، والمتمثلة في تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية إلى عام 2021 وفقا للإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للبنان؛ ودعم زيادة في تغطية البرنامج الوطني لاستهداف الفقر حسب ما طلبته الحكومة؛ وإضافة حصيلة استراتيجية جديدة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة الدعم التقني لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- 105- وأشاد أعضاء المجلس بالحكومة لاستضافتها أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين، وأشادوا بجهود البرنامج لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال أنشطة لصالح المجتمعات المحلية المضيفة وكذلك اللاجئين. ورحب الأعضاء بازدياد التركيز على بناء القدرات وهو ما سييسر الملكية الوطنية للأنشطة في المستقبل؛ ومواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة؛ وترتيبات إدارة المخاطر المحددة في الخطة الاستراتيجية القطرية. وأشار بعض الأعضاء إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية يمكن أن تُعبر بشكل أفضل عن شراكات البرنامج في لبنان، وهي مسألة حيوية لنجاح تنفيذ الخطة.

2019/EB.2/11 الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2020-2024)

- 106- قدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق، فقال إنها تشمل ثلاثة مكونات، هي الاستجابة للأزمات؛ والقدرة على الصمود وسبل كسب العيش؛ وتعزيز القدرات، بما في ذلك نظام التوزيع العام. وأكد مرونة الخطة التي سيكتفيها البرنامج مع الاحتياجات المتغيرة من خلال التخطيط الاحترازي وتنقيحات الميزانية حسب ما تقتضيه الضرورة. وأضاف أن الشراكات أساسية لتنفيذ الخطة، بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي وسائر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة العراقية. وتسعى الخطة الاستراتيجية القطرية إلى إحداث تحول في المنظور الجنساني من خلال المساهمة في جهود إبقاء البنات في التعليم وإشراك النساء في اتخاذ قرارات الأسرة.
- 107- وأثنى أعضاء المجلس على العملية الشاملة المستخدمة في وضع الخطة الاستراتيجية القطرية التي تحقق توازنا ملائما بين الاستجابة للأزمات وبناء قدرة الأفراد والمؤسسات على الصمود. وأعربوا عن تقديرهم لمواءمة الخطة مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية، وأشادوا بإسهامها في كثير من أهداف التنمية المستدامة.
- 108- وفي ضوء التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، أشاد الأعضاء بالبرنامج لاستمراره في التركيز على مساعدة السكان المتضررين من الأزمة، بمن فيهم اللاجئون السوريون والأعداد الكبيرة من المشردين العراقيين. وأكد أحد الأعضاء أهمية حماية جميع الفئات الضعيفة، مثل الأسر الوحيدة العائل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والمراهقين الذين فقدوا الهياكل الأسرية.
- 109- وأشاد الأعضاء باستراتيجية الخروج، مشيرين إلى أن تحديث نظام التوزيع العام سيُسَهِّل تسليم المسؤولية عن العمليات في المستقبل. وأشاروا أيضا إلى أن برنامج التغذية المدرسية ممول تماما بالفعل من الحكومة. وقالوا إنهم يرحبون بإنشاء فريق عامل تقني لوضع سجل موحد للحماية الاجتماعية واستخدام البرامج المبكرة لبناء المهارات الرقمية والحاسوبية التي تفتح فرص عمل دولية للمستفيدين.

2019/EB.2/12 الخطة الاستراتيجية القطرية للأردن (2020-2022)

- 110- افتتحت المديرية القطرية للأردن كلمتها بعرض شريط فيديو قصير يبين عمل البرنامج في ذلك البلد، فقالت إن مؤشرات التنمية البشرية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات تحسنت هناك، ولكن التحديات المرتبطة بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين والاقتصاد لا تزال مستمرة. وأضافت أن الحكومة ملتزمة بتوفير بيئة آمنة للاجئين.
- 111- وقالت إن الخطة الاستراتيجية القطرية وضعت وفقا لنهج متكامل يقدم فيه البرنامج دعمه للاجئين بينما يستجيب لاحتياجات الأردنيين. وينصب التركيز الرئيسي على الاستجابة للأزمات، إذ من غير المتوقع أن يسعى اللاجئون إلى العودة إلى بلدانهم

الأصلية في المستقبل القريب. وأثناء الفترة المشمولة بالخطة الاستراتيجية القطرية، سيتحول البرنامج من التنفيذ المباشر إلى دعم وتعزيز الجهود الحكومية والمجتمعية لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية. ويعود الاستقرار الحالي في الأردن بالخير على الإقليم برمته. وقال أعضاء المجلس إنهم يرحبون بتحول البرنامج نحو شراكات ذات بُعد استراتيجي أكبر في الأردن، وبأنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية لبناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية وسبل كسب العيش. وقالوا إن ذلك سيساعد ذلك على تعزيز كرامة اللاجئين – بمن فيهم 10 000 من اللاجئين غير السوريين – وتعزيز التماسك الاجتماعي، وسيكمل جهود الحكومة لتوفير فرص للعمل، بما فيها فرص العمل في القطاع الخاص. وبالنظر إلى أن الشباب يمثلون 74 في المائة من السكان، من الملائم للخطة الاستراتيجية القطرية أن تركز على احتياجاتهم وكذلك على احتياجات النساء. وفي ضوء التطور الجيد للأسواق الأردنية، من الملائم أن تُمَلِّ التحويلات القائمة على النقد 98 في المائة من المساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج.

112- ورحب أعضاء المجلس بشراكات البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها شركاته مع الوكالات المعنية ببناء القدرة على الصمود وتعزيز المساواة بين الجنسين. وأشادوا باعتماد المكتب القطري ابتكارات تشمل الزراعة المائية ومسح قزحية العين وتكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة، وشجعوا البرنامج على مواصلة تطوير ابتكاراته ودعم ابتكارات الكيانات الأخرى.

113- ووجهت المديرية القطرية شكرها إلى المجلس على ما يقدمه من دعم.

2019/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتركيا (2020-2021)

114- أشار المدير القطري لتركيا إلى أن البلد يستضيف 4 ملايين لاجئ، وهو أكبر عدد من اللاجئين في العالم. ويستطيع 3.6 مليون لاجئ من الجمهورية العربية السورية الحصول على خدمات التعليم والصحة المجانية، ويعيش 98 في المائة منهم في المجتمعات المحلية ولا يقيم في المخيمات سوى 65 000 لاجئ. ومنذ عام 2016، وبالشراكة مع الحكومة والهلال الأحمر التركي، نفذ البرنامج شبكة أمان اجتماعي في حالات الطوارئ تغطي الاحتياجات الأساسية للاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات. ويوفر برنامج أصغر الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية للاجئين المقيمين في المخيمات.

115- واختارت المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية مؤخرا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ اعتبارا من أبريل/نيسان 2020. ويعمل البرنامج مع الاتحاد لضمان سلامة تسليم المسؤولية دون حدوث أي آثار سلبية على المستفيدين. ولذلك ينبغي تقليص ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة عن المشروع السابق الذي عُرض على المشاورة غير الرسمية نظرا لأن البرنامج سيقدم تحويلات في إطار شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ حتى الفصل الأول من عام 2020.

116- ويتمثل الهدف الرئيسي لعمل البرنامج في تركيا في ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وحصول اللاجئين والأشخاص الضعفاء في المجتمعات المحلية المضيفة على فرص دخول سوق العمل. وأضافت الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أنشطة طويلة الأجل بهدف تحقيق تحول نحو برامج أكثر استدامة تديرها الحكومة ويدعمها الشركاء الإنمائيون.

117- وأثنى أعضاء المجلس على سناء حكومة تركيا وشعبها في إيواء اللاجئين في المجتمعات المحلية وتزويدهم بسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فقالوا إنهم يرحبون بالخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ومشاركة الحكومة في تخطيطها وتنفيذها. وأعربوا عن بالغ تقديرهم لخطط تسليم المسؤولية، ودعم اللاجئين والسكان المحليين الضعفاء، والعمل على معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ودعم المؤسسات الوطنية. وشجعوا البرنامج على ضمان أن تشكل معايير اختيار المستفيدين ومعايير الهشاشة عنصرا أساسيا في استراتيجية تسليم المسؤولية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى رؤية نتائج تقييم المشروع الرائد المنفذ في إطار النشاط 4 بشأن تيسير وصول اللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى فرص العمل. وأضافوا أن التعرف على تجربة البرنامج في هذا المجال وفي غيره من أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة سيحقق فوائد على النطاق العالمي.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 118- قال المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إن القلاقل السياسية والاجتماعية في الإقليم يمكن أن تنطوي على تداعيات إنسانية، ويعاني 4.5 مليون شخص إضافي من نقص التغذية.
- 119- وتُشكل الظروف المتقلبة في هايتي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات خطراً يهدد توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها. ولا تزال الخطة الاستراتيجية القطرية البوليفية غير ممولة ويلزم توفير دعم من الدول الأعضاء لتمكين البرنامج من الاستعداد للتوسع المحتمل في حال تدهور الأوضاع هناك. ويعاني في هايتي ما يقدر بنحو 3.7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويزعم البرنامج الوصول إلى 700 000 شخص إضافي في المناطق الريفية والحضرية في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الشديدة التعقد التي يُشكل فيها انعدام الأمن أحد بواعث القلق. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، قدم البرنامج نتائج تقدير الأمن الغذائي والتغذية إلى الحكومة، وينتظر قرار الحكومة بشأن دوره في استجابة إنسانية محتملة. ووفقاً لاتفاق البرنامج مع الحكومة فإن نتائج التقييم سرية وستتطلب أي إجراءات أخرى من البرنامج داخل البلد تطبيق المبادئ الإنسانية تطبيقاً صارماً وكذلك إطلاع الجهات المانحة المحتملة على نتائج التقييم.
- 120- وتُعد كولومبيا أكثر البلدان تضرراً بسبب أزمة الهجرة من فنزويلا، ويؤثر وصول أعداد كبيرة من المهاجرين والعائدين على توطيد عملية السلام في البلد. وفي عام 2020، وفي ظل حالة من انعدام الأمن الغذائي بين 1.4 مليون مهاجر في خمس مقاطعات، يزمع البرنامج توفير المساعدة من أجل 440 000 شخص في الشهر (مقابل 250 000 شخص في عام 2019)، بينما سيقدم أيضاً إلى الحكومة المساعدة التقنية في مجال الحماية الاجتماعية لدعم المهاجرين. وتستضيف إكوادور ما لا يقل عن 370 000 مهاجر فنزويلي يعيش كثير منهم في ظروف من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقدم البرنامج مساعدة غذائية إلى 296 000 من الأشخاص الأشد ضعفاً.
- 121- وفي الممر الجاف في أمريكا الوسطى، أدى الجفاف الشديد الذي اجتاحت المنطقة في عام 2018 إلى انعدام الأمن الغذائي لدى 1.4 مليون شخص؛ ويقوم البرنامج بتحديث تقييمه للأمن الغذائي والتغذية من أجل الاسترشاد به في تكوين صورة عامة عن الاحتياجات الإنسانية. ويعني نقص التمويل في عام 2019 أن البرنامج لم يتمكن من تقديم المساعدة إلا إلى 170 000 من بين 800 000 من العدد المقرر للمستفيدين في الممر الجاف. وأشار المدير الإقليمي إلى أن انعدام الأمن الغذائي في الممر الجاف يُشكل عاملاً رئيسياً وراء الهجرة إلى أمريكا الشمالية.
- 122- وبعد بضعة أيام من إعصار دوريان من الفئة الخامسة الذي ضرب جزر البهاما، بدأ البرنامج في توفير المساعدة الغذائية ودعم اللوجستيات والاتصالات من خلال عملية طوارئ محدودة. وستنتهي المرحلة الأخيرة من العملية – وهي نقل المسؤوليات إلى الحكومة – بحلول نهاية عام 2019.
- 123- وفي إقليم يكثر فيه عدد البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، قام البرنامج بتعبئة موارد من مصادر عالمية ومحلية، بما فيها كيانات القطاع الخاص المحلية. وجرت مواءمة المكونات الثلاثة لرويته الاستراتيجية للإقليم – الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، والحماية الاجتماعية، والقدرة على الصمود – مع أولويات الحكومات، بما في ذلك البنية التحتية المستدامة، وتنمية رأس المال البشري، والتحول المحلي والريفي. غير أن ما يشهده الإقليم حالياً من تقلبات ناشئة أساساً عن الهجرة الواسعة النطاق يُعرض الاستراتيجية للخطر، وربما سيحتاج البرنامج إلى نهج أكثر تركيزاً على الجانب الإنساني في حال استمرار تدهور الأوضاع.
- 124- وأشاد أعضاء المجلس بعمل البرنامج في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأكدوا ملاءمة نهجه في البلدان المتوسطة الدخل حيث تكون للأسباب الجذرية والترابط بين العمل والإنساني الإنمائي أهمية كبيرة فيها، كما توجد فيها فرص لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

2019/EB.2/14 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة الكاريبي (2020-2021)

125- أكدت الإدارة في تقديمها الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة الكاريبي (الخطة المتعددة البلدان) أن تنفيذ الخطة سيستفيد من الجهود الأولية، مع التركيز بقوة أكبر على الإدارة الشاملة لسلاسل الإمداد وتنسيق اللوجستيات داخل الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث والدول المشاركة فيها؛ وعلى تحديد المجالات ذات الأولوية لجهود الحكومة من أجل تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية لجعلها أكثر استجابة للفئات الأشد ضعفاً قبل الكوارث وأثناءها وبعدها؛ وعلى المجالات الأخرى المحددة في الخطة. وتُعد الشراكات أساسية للنهج الشامل للخطة المتعددة البلدان، وهو نهج وقائي في التصدي للتحديات والاحتياجات المحددة بالاستناد إلى نقل المهارات والمعرفة في قدرات البرنامج الأساسية بغرض التقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى استجابات طارئة من البرنامج وتضيق نطاقها.

126- ومع الإشارة إلى تعرض منطقة الكاريبي للأعاصير والأخطار الطبيعية الأخرى وغيرها من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية بسبب آثار تغير المناخ، أشاد أعضاء المجلس باستجابة البرنامج للإعصارين إيرما وماريا في عام 2017، والإعصار دوريان في عام 2019. وقال أعضاء المجلس إنهم يؤيدون أهداف الخطة المتعددة البلدان، ولا سيما أهدافها المتعلقة بمعالجة الفقر وانعدام المساواة وتأثيرات تغير المناخ بغرض تعزيز سبل كسب العيش. وتم التذكير بالحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في تنفيذ الخطة المتعددة البلدان، ولا سيما في تلبية احتياجات النساء الريفيات.

127- واعترافاً باستجابة الخطة المتعددة البلدان لاحتياجات عدة بلدان متفاوتة من حيث مستويات التنمية، قال أعضاء المجلس إن الخطة ينبغي أن تركز على استخلاص الأدلة والتشاور لتلبية الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية والحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية. وشدد أحد أعضاء المجلس على أهمية نقل المعرفة، ورحب آخرون بتبادل الدروس المستفادة داخل منطقة الكاريبي وخارجها، بما في ذلك بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي سياق الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان للمحيط الهادئ، ولا سيما في ضوء الخبرة الميدانية العالمية الواسعة للبرنامج في الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

128- وأشاد أعضاء المجلس أيضاً بالدعم المقدم من البرنامج من أجل معالجة الصلة بين المعونة الإنسانية والتنمية. وأعرب أعضاء المجلس عن سرورهم لمشاركة البرنامج مع مجموعة من الجهات الفاعلة الإنسانية في تخطيط وصياغة الخطة المتعددة البلدان، فقالوا إنها تساهم في وضع خطة متماسكة تعترف بمصالح الدول الجزرية الصغيرة ويمكن فيها نقل قدرات الاستجابة للطوارئ والقدرات الإنمائية بكفاءة. وأضاف الأعضاء أن الحاصلات ستشمل تحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود والاستدامة. وكما علق عديد من أعضاء المجلس على أهمية الأخذ بنهج مرن في تنفيذ الخطة المتعددة البلدان، ولا سيما في سياق التحديات المحددة التي تواجه كل دولة وكل إقليم، وتهديد آثار المناخ.

129- ووجهت الإدارة شكرها إلى جميع المانحين على مساهماتهم، ولكنها قالت إن هناك حاجة إلى مزيد من التمويل لتلبية جميع الاحتياجات المحددة. ولفتت انتباه المجلس إلى الحاجة إلى التكيّف لكي يتخذ البرنامج وضعاً يمكنه من المساعدة على تجنب آثار الكوارث؛ وقالت إن الأخطار الطبيعية لا يمكن منع وقوعها ولكن زيادة المعرفة والاستثمار في الاستعداد سيُهدد الطريق للأخذ بنهج تشغيلية من أجل إنقاذ الأرواح وتحسين الحياة.

2019/EB.2/15 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لكوبا (2020)

130- قال المدير القطري إن أهداف الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لعام 2020 هي تحسين نُظم الحماية الاجتماعية والإنتاج الزراعي، وضمان وصول المساعدات الغذائية إلى الأشخاص الأشد ضعفاً، وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. وأضافت أن المواد الغذائية حُزّنت مسبقاً من أجل تقديم استجابة سريعة للكوارث ووضعت مشروعات تجريبية مبتكرة. وأعاق النقص الأخير في الوقود عمليات الرصد وتنفيذ البرامج. ومن المسائل الأخرى التي ينبغي معالجتها ازدياد انتشار حالات السمّة.

- 131- وأثنى أعضاء المجلس على مواصلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية، وأوصوا البرنامج بالعمل مع الحكومة لتحديد مجالات محددة للتعاون. وقالوا إنهم يؤيدون دعم البرنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم يلاحظون ضرورة توجيه بعض الموارد لمواجهة آثار العقوبات الاقتصادية التي تعيق التنمية. واتفق أعضاء المجلس على الحاجة إلى تحسين نُظم إنتاج الأغذية وتوزيعها، ولا سيما من أجل الفئات الضعيفة، واقترحوا دمج المشروعات الرائدة الحالية التي تشمل التحويلات القائمة على النقد ونُظم الإنذار المبكر المحسنة والتغذية المدرسية في نظام وطني يُعزز الوصول الكامل إلى الغذاء، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود، وتمكين المرأة. وتنصب الأولوية على العمل مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع الحكومة لتعزيز سلاسل القيمة، والتغذية، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي.
- 132- وأوصى أعضاء المجلس بتحسين النُظم والقدرات الوطنية والمحلية لاتخاذ القرارات في إدارة الاستجابة للكوارث؛ وزيادة تخزين الأغذية مسبقاً؛ وإدراج أزمة الوقود في سجل المخاطر التشغيلية. وحثوا البرنامج على استغلال ميزاته النسبية والتركيز على القضايا الجنسانية في جميع العمليات والتماس تأثرات مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها والشركاء الآخرين.
- 133- ووجه المدير القطري شكره إلى أعضاء المجلس على تعليقاتهم الداعمة. ويجري البحث عن منتجات جديدة للتغذية المدرسية وأنشطة إنتاج الأغذية المحلية بغرض توسيع خيارات الأطعمة، وقال إن من المأمول أن يتسنى توسيع التغذية المدرسية لتشمل تلاميذ المدارس الخارجيين. وسيتم إدراج أزمة الوقود التي حدثت بعد الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في سجل المخاطر على النحو الموصى به.

2019/EB.2/16 تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو والزيادة المقابلة في الميزانية

- 134- قدمت المديرية القطرية الميزانية المعدلة للخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو، والتي تعكس زيادة كبيرة في التمويل الذي تم توفيره من خلال مجموعة ناجحة من أنشطة الدعوة والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص. وأشارت إلى أن نموذج العمل المستخدم في بيرو يمكن تطبيقه في البلدان المتوسطة الدخل الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة. واستشهدت بالبرنامج التلفزيوني Cocina Con Causa وأنشطة تعزيز القدرات من أجل تحسين الاستعداد للكوارث وجهود الدعوة التي ساعدت على وضع معالجة فقر الدم في جدول الأعمال الوطني كأتملة لأبرز ما قام به البرنامج من عمل مؤخرًا في بيرو.
- 135- ورحب أعضاء المجلس بالزيادة في الميزانية، فقالوا إنهم يلاحظون أن الأنشطة الإضافية ستسهم بدور مهم في جهود معالجة سوء التغذية، وتعزيز الاستعداد للكوارث، وتوسيع الحماية الاجتماعية لتشمل العدد المتزايد من المهاجرين في بيرو. وسلط بعض الأعضاء الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تبادل المعرفة وأفضل الممارسات؛ وأشاد آخرون بما قام به البرنامج من مواصلة مع الأولويات الوطنية، مؤكداً أن الحكومة تثق تماماً في قدرته على معالجة تحديات الأمن الغذائي، مثل فقر الدم والسمنة وفرط الوزن، التي لا تزال مستمرة في البلدان المتوسطة الدخل.
- 136- وفي معرض الإشارة إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تكمن وراء الزيادة البالغة 158 في المائة في الميزانية، أشار المدير الإقليمي إلى قدرة البرنامج على دعم الأولويات الوطنية من خلال نقل المعرفة، مع ضمان التزام الحكومات بأهدافها. وأكد للمجلس أن البرنامج مستمر في البحث عن مشروعات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإيجاد أنشطة ابتكارية يمكن أن تعود بفوائد مباشرة على السكان الضعفاء.
- 137- وأضاف نائب المدير التنفيذي أن البرنامج يتوقع جمع 87 في المائة من الأموال اللازمة لتمويل الزيادة في الميزانية الناجمة عن التنقيح؛ وقد تم بالفعل تأمين 50 في المائة من ذلك التمويل، وهو وضع ممتاز بالنسبة لمكتب قطري. وشدد على قيمة نموذج عمل المكتب القطري، مشيراً إلى دور البرنامج في سياقات التنمية من حيث معالجة القدرة على الصمود والأسباب الجذرية والنجاح في جمع الأموال خارج الحافظة الإنسانية التقليدية.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

138- أطلع المدير الإقليمي المجلس على آخر مستجدات الوضع في منطقة الساحل التي لا يزال انعدام الأمن فيها آخذاً في الانتشار، مما يؤدي إلى تشريد السكان وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وانتشرت الجماعات المسلحة غير الحكومية، ولا سيما في المناطق المهمشة التي ترتفع فيها معدلات البطالة وتضيق فيها سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية. ومن خلال العمل مع الشركاء، استكشف البرنامج العوامل المعقدة التي تدفع الأشخاص إلى الانضمام إلى تلك الجماعات، وتتراوح تلك العوامل بين حاجة هؤلاء الأفراد إلى حماية أسرهم أو سبل كسب عيشهم أو مجتمعاتهم المحلية، والرغبة في الحصول على الأرض أو الأموال أو غير ذلك من المنافع الاقتصادية.

139- وتؤثر هذه الأفكار على عمليات البرنامج في الإقليم. وبينما يُنفذ البرنامج أنشطة لبناء القدرة على الصمود على نطاق واسع، من الحيوي النظر إليه باعتباره يُعزز الدولة ولا يحل محلها. ويعمل البرنامج أيضاً مع شركائه لتنفيذ استراتيجية إقليمية للتنسيق والدعم تراعي الاحتياجات الخاصة بكل بلد وتستند إلى الوصول والقبول المجتمعي، والاستهداف، وتحليل النزاع، والبرمجة المراعية للنزاع.

140- وفي الختام، سلط المدير الإقليمي الضوء على النجاح الذي تحقق في غانا حيث تُعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص سلاسل قيمة الزراعة والتغذية، وفي كوت ديفوار التي يعمل فيها مركز الامتياز لمكافحة الجوع وسوء التغذية مع شتى أصحاب المصلحة لتحقيق المستوى الأمثل لسلاسل القيمة، والبحث في أثر الحلول المبتكرة على إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

141- ولاحظ أعضاء المجلس أن النزاع وتغيُّر المناخ لا يزالان يمثلان قوة محركة لانعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل وفي جميع أنحاء العالم. وحثوا المجتمع الدولي على القيام بالمزيد من أجل دعم حكومات منطقة الساحل في جهودها لضمان السلام والاستقرار. وأشار أحد الأعضاء إلى التقدم الذي تحقق مؤخرا في الكاميرون من خلال حوار وطني وفي منتدى باريس للسلام. وأكد عضو آخر أهمية الاكتفاء الذاتي الوطني في إنتاج الأغذية، مشيراً إلى أن الجوع يُوجع عدم الاستقرار. وطلب أحد الأعضاء تحديداً بشأن الاستجابة لحالة الطوارئ من المستوى 3 في وسط منطقة الساحل.

142- وردا على التعليقات، قال المدير الإقليمي إن الاستجابة لحالة الطوارئ من المستوى 3 أعلنت لبوركينا فاسو ومالي والنيجر في سبتمبر/أيلول 2019. وأوضح أن البرنامج أنشأ خلية دعم وتنسيق في داكار وبيحث استراتيجيات الشروع في مفاوضات مع الجماعات غير الحكومية من أجل إتاحة سبل الوصول واكتساب قبول المجتمع المحلي وموامة النهج في البلدان الثلاثة. وأضاف أن البرنامج يقوم بزيادة أعداد الموظفين، بما في ذلك عدد موظفي الحماية.

143- وأكد المدير الإقليمي المساهمة التي يمكن أن يقدمها البرنامج لتعزيز السلام من خلال برامج جيدة التصميم لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويلزم تنفيذ مجموعة من أنشطة التغذية المدرسية وتوفير الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية على امتداد عدة سنوات من أجل توفير الأمن الغذائي وسبل كسب العيش المستقرة للمجتمعات المحلية وهو ما يأمل أن يضع حداً لعمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات غير الحكومية.

144- ونبه رئيس الديوان إلى أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. وأشار إلى عدم كفاية التنسيق بين الحكومات والمجتمع الدولي باعتباره أحد جوانب الضعف، ودعا الجانبين إلى الأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء التحديات التي يشهدها الإقليم.

2019/EB.2/17 تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج المؤسسية لحالة الطوارئ (من المستوى 3) في شمال شرق نيجيريا (2016-2018)، ورد الإدارة عليه

145- تناول التقييم أنشطة البرنامج من عام 2016 إلى عام 2018 في سياق النزاع والنزوح وانعدام الأمن الغذائي. وتبيّن من التقييم أن العمليات كانت ملائمة واستندت إلى تقديرات سليمة، ولكن العلاقة بين التقديرات والتخطيط لم تكن واضحة. وتم تكييف

استراتيجية التغذية مع الظروف؛ وكان برنامج التحويلات القائمة على النقد ملائماً ولكن عدم التقدير الكافي لأنسب آليات التسليم أدى إلى مشكلات. وأغلقت بعض مخاطر الحماية وبعض فرص تحليل المنظور الجنساني. ولم يُعزّر ذلك البرنامج تماماً عن المبادئ الإنسانية الدولية وأُخذت القرارات دون إيلاء عناية كافية للاتساق بين الشركاء. وتم توسيع نطاق أنشطة المساعدة الغذائية والتغذية بسرعة ولكنها ظلت قاصرة عن بلوغ الأهداف المنشودة وصاحب ذلك عدم وجود أدلة كثيرة على الحصائل. وقد تجاوزت خدمات البرنامج المشتركة الأهداف المنشودة. وحازت العمليات على موارد جيدة نسبياً ولكنها واجهت تغييرات متكررة في القيادة وتحديات أخرى. وكان التوسع السريع مثيراً للإعجاب، ولكن لم يتحقق سوى تقدم محدود في بناء القدرات الوطنية والمساءلة. ويمكن أن يكون استقرار الأمن الغذائي مرتبطاً بنطاق المساعدات المقدمة من البرنامج، ولا يزال إنقاذ الأرواح يُشكل أولوية.

146- وأشار المدير الإقليمي إلى عدم وجود أي عمليات مباشرة سابقة في نيجيريا للبناء عليها، مشيداً بجميع الموظفين الذين شاركوا في العملية المعقدة، وأضاف أن الأفرقة المتخصصة نُشرت لتعزيز تنفيذ البرامج. ومن بين التوصيات السبع التي تضمنتها وثيقة التقييم، وافقت الإدارة على أربع منها، ووافقت جزئياً على ثلاث منها.

147- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لإنجازات البرنامج في تلك الأوضاع المحفوفة بالتحديات، ولكنهم قالوا إنه لا بد من معالجة جميع الأهداف المرتبطة بالمستفيدين، وإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الجنسانية وسلامة الموظفين وأمنهم، وتحسين بناء القدرات ونظم نقل المعرفة. وطلب بعض الأعضاء مزيداً من المعلومات المفصلة عن العناصر القائمة على النقد في البرنامج المذكور، مشيرين إلى أن نشر موظفين متخصصين يتطلب مستويات أعلى من التمويل. وقال أعضاء المجلس إن خدمات البرنامج المشتركة، ولا سيما خدمات دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، كانت ممتازة وأن عمله لتحسين وصول المساعدات الإنسانية حالفه بعض النجاح. وأوصى أعضاء المجلس بتكوين صلات أوثق مع مجموعة الحماية، وتحسين الرصد، ولا سيما في المناطق النائية، ووضع استراتيجية خروج يتم إطلاع المجلس عليها. وطلب الأعضاء توضيحاً بشأن استخدام الإعفاءات.

148- وأثنى أعضاء المجلس أيضاً على انفتاح استجابة الإدارة، ولا سيما في اعترافها بالحاجة إلى تنسيق أكثر فعالية مع الحكومة والشركاء، وتحقيق التوازن بين الاحتياجات وتطبيق المبادئ الإنسانية بما يكفل عدم المساس بالفعالية التشغيلية. وأوصى أعضاء المجلس البرنامج بأن يراعي قدر المستطاع توقعات السيناريوهات المستقبلية في الأوضاع المتقلبة، وذلك على سبيل المثال عن طريق إنشاء نظام لنشر الموظفين المؤقتين دون أن يؤثر ذلك على الأنشطة الأخرى.

149- وأوضح فريق التقييم أن الإعفاءات استخدمت في التعاقد على برامج النقد وتعيين الموظفين.

150- وقالت الإدارة إنها توافق على الحاجة إلى زيادة العمل مع الحكومة ووجوب أن يحظى الالتزام بالمبادئ الإنسانية بالأهمية القصوى. واعترفت الإدارة بأنها تُدرك الحاجة إلى التحول إلى برنامج قائم على تعزيز سبل كسب العيش حيثما أمكن، ولكنها أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من الاستقرار في المناطق المتأثرة بالنزاع وتحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية لتحقيق ذلك. وقالت إن البرنامج يسعى إلى ضمان قدرة احتياطية للبلدان التي لا يوجد له فيها مكاتب قطرية، بما في ذلك من خلال مجموعة المديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومن خلال التدريب في تلك البلدان بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين.

2019/EB.2/18 الخطة الاستراتيجية القطرية لمالي (2020-2024)

151- استعرضت المديرية القطرية لمالي التغييرات التي أُدخلت على وثيقة الخطة الاستراتيجية القطرية استجابة لتعليقات أعضاء المجلس أثناء المناقشات التي تناولت المشاريع السابقة. وقالت إن هذه التغييرات تشمل زيادة تأكيد الاتساق مع إجراءات وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء، وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وخطة الاستجابة الإنسانية؛ وتعزيز الالتزام بالإجراءات التي تراعي النزاع، وبالحماية، وبالعمل الإنساني القائم على المبادئ؛ والأخذ بنهج معزز في بناء قدرات الشركاء الوطنيين والمجتمعات المحلية، والتركيز على المرونة في ظل تعقد الأوضاع وتقلبها في مالي.

152- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية والطريقة التشارورية التي أثبتت مع الحكومة والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين. وأشادوا بالتحليل الذي أجراه المكتب القطري للأوضاع في مالي، وأعربوا عن موافقتهم على التركيز الأساسي للخطة الاستراتيجية القطرية على الاستجابة للطوارئ والاستثمار أيضا في القدرة على الصمود؛ وتعزيز القضايا المرتبطة بالمنظور الجنساني والشباب، والحماية، والبيئة؛ والإنتاج المحلي؛ والشراكات، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعربوا عن امتنانهم لزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد وشجعوا البرنامج على مواصلة تخفيف المخاطر المرتبطة بها.

153- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن تكاليف تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية ونقص الموارد؛ والأساس المنطقي لاختيار طرائق المساعدة؛ ودور الشركاء الوطنيين في تعزيز الأمن الغذائي؛ وخطط البرنامج للاستجابة للتدهور المحتمل في الأوضاع في البلد في ظل ازدياد نزوح السكان.

154- ولاحظ بعض الأعضاء عدم الإشارة بوضوح إلى الأنشطة المرتبطة بعودة المشردين داخليا. وأثيرت مخاوف بشأن احتمالات أن تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى ازدياد انعدام الأمن الغذائي وكذلك بشأن ضرورة إدارة الموارد المائية المتناقصة بفعالية والحماية من الاستخدام المفرط للتربة.

155- وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى التمويل المرن من أجل معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود، وشجعوا البرنامج على توسيع مصادر تمويله، ودعوا الجهات المانحة إلى توفير هذا التمويل.

156- وردا على ما طرح من تساؤلات، قالت المديرية القطرية إن المكتب القطري لديه تجربة ناجحة في التوسع السريع للعمليات في عام 2018 وأنه يعكف على تحليل قدرة الشركاء على الاستجابة والتوسع، ولا سيما في استخدام التحويلات القائمة على النقد. وفي الوقت نفسه، يفرض الوضع المعقد في البلد تحديات على تخطيط السيناريوهات بدقة، وهو ما سيجري تنقيحه بانتظام. ومن المتوقع أن يؤدي تعزيز القدرات الوطنية إلى تحسين الاستجابة الوطنية للاحتياجات الحالية وتقليصها بمرور الوقت.

2019/EB.2/19 الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2024)

157- قدم المدير القطري للنيجر الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2024. وقال إن من المتوقع أن تُعزز الخطة الاستراتيجية القطرية التي تبلغ ميزانيتها 1.1 مليار دولار أمريكي، قدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ في مواجهته للأوضاع الأمنية المتقلبة في البلد إلى جانب توسيع نطاق أنشطة بناء القدرة على الصمود بما يتفق مع أولويات الحكومة من خلال الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين". وستدعم الخطة الاستراتيجية القطرية الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي وتعزيز قدرات النظراء الوطنيين.

158- وأشاد أعضاء المجلس بالخطة الجيدة التصميم، ولا سيما مواءمتها مع الأولويات والسياسات الوطنية واستخدامها ودعمها لنظم التسليم الوطنية من أجل الاستجابة للآزمات، والحماية الاجتماعية، والمبادرات الأخرى؛ واهتمامها بكل من الاحتياجات الإنسانية والإنمائية؛ وأنشطة تعزيز القدرات بالاستناد إلى تحليل الاحتياجات المؤسسية؛ والنهج الذي يركز على الناس ويهدف إلى إحداث تحول في المنظور الجنساني في العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛ والجهود المشتركة مع الحكومة وسائر وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وخاصة الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها؛ والتحول المزمع نحو التحويلات القائمة على النقد المتعددة الأغراض التي ستساعد على تعزيز سلاسل القيمة والأسواق، والتخطيط الاحترازي لتدهور الوضع الأمني وزيادة عدد المشردين؛ والأحكام ذات الصلة بالحماية؛ واستراتيجيات الخروج الجيدة الإعداد. ورحب الأعضاء باستعداد البرنامج للأخذ بالابتكارات التي تحد من مخاطر الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وقالوا إنهم يتطلعون إلى التقييم المزمع لأثر الخطة الاستراتيجية القطرية التي تشمل أحد أول برامج البرنامج المتعددة السنوات لبناء القدرة على الصمود.

159- وحث الأعضاء المكتب القطري على الحفاظ على قدراته في مجال الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها والتركيز على الأنشطة المتكاملة لبناء القدرة على الصمود لحماية سبل العيش وتعزيز الإنعاش على المدى الطويل، وطلبوا مزيدا من المعلومات عن التدابير الاحترازية وخطط ترتيب أولويات الاستجابة لنقص الميزانية أو تصعيد النزاع في بلدان الجوار. كما طلبوا توضيحا بشأن التعاون مع الجهات الإنمائية الأخرى، ولا سيما الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، حول كيف سيتعامل البرنامج مع نقص التمويل والصعوبات التشغيلية التي تواجه دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية؛ وحول كيف ستتكمّل أنشطة القدرة على الصمود التي يقوم بها البرنامج أنشطة الحماية الاجتماعية التكيفية التي يظلم بها البنك الدولي؛ وحول كيف يمكن أن يؤثر تقييد الحيز الإنساني والآثار غير المباشرة من البلدان المجاورة على عمليات البرنامج؛ وحول ما إذا كان البرنامج سيشارك في مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين". وقالوا إن من الضروري عند سد فجوات الموارد البشرية ألا يستخدم البرنامج وشركاؤه المنفذون سوى موظفين مؤهلين. ويُعتبر استخدام تقوية الأغذية ضروريا ولكن يجب أن يكون مؤقتا، ويجب أن تكون الأغذية المغذية المتنوعة والمنتجة محليا هي الهدف الطويل الأجل. وينبغي للبرنامج التأكد من أن يستند تحليله للاحتياجات المؤسسية فيما يتعلق بالتغذية إلى المشاورات مع الشركاء؛ وينبغي أن يعمل مع الرجال والأولاد كجزء من جهوده للتخفيف من أثر انعدام الأمن الغذائي على النساء والبنات؛ وينبغي أن يكفل أن الموظفين مدربين تدريبيا كافيا. ولدى الاستثمار في سلاسل القيمة، ينبغي للبرنامج، بالتنسيق مع اليونيسف، ضمان أن تكون النظم مراعية للتغذية، وينبغي تحديث الخطة الاستراتيجية القطرية لتعبر عن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج أن يوضح كيف سيراعي الرصد مختلف آثار الأزمة وأنشطة البرنامج على مختلف الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وسيكون التعامل مع الموارد المائية المتناقصة والاستخدام المفرط للتربة أمرا أساسيا لبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

160- وردا على النقاط المطروحة، قال المدير القطري إن رؤساء الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها قاموا بزيارة النيجر في أغسطس/آب 2018 للوقوف على التعاون بين الوكالات الثلاث. وقال إن النيجر من البلدان الرائدة التي تشملها مشروعات بناء القدرة على الصمود التي تنفذها الوكالات الثلاث من أجل دعم الجهود الحكومية؛ وقد عزز البرنامج الرصد والتقييم لتحسين قاعدة الأدلة لأنشطة بناء القدرة على الصمود. وأفاد بأن البرنامج يدير خدمات دائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية لصالح جميع الجهات الفاعلة الإنسانية، ودعا إلى تقديم مساهمات من المانحين لسد فجوة التمويل الحالية لديه. وأضاف أن البرنامج وقع اتفاق تعاون مع الوزارات الحكومية والبنك الدولي وأن هذا الاتفاق يشمل إقامة علاقات تعاون في بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك تعزيز مبادرة الحماية الاجتماعية التكيفية الوطنية. وسيعطي البرنامج دائما الأولوية للاستجابة الإنسانية العاجلة التي كانت جزءا رئيسيا من الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وفي إطار عملية الاستجابة من المستوى 3 في منطقة الساحل الوسطى، فقد عزز قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ بشكل أكبر، وسيعمل دائما بالتنسيق مع الحكومة في الاستجابة للأزمات. وتتواءم الأنشطة في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات والبرامج الحكومية، بما في ذلك مبادرة "النيجريون يطعمون النيجريين". وقد قام البرنامج ببناء عمله على التخطيط المجتمعي التشاركي، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة للجميع، والترم بالحماية، مع تكريس أحد موظفي المكتب القطري لهذا الموضوع فقط.

2019/EB.2/20 الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2020-2024)

161- قدّم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية التي شملت تغييرات استراتيجية في مجالات التغذية المدرسية، والتدخلات التغذوية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبناء القدرات، والاستجابة للأزمات، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي ظل إمساك الحكومة بزمام القيادة، سيوسّع البرنامج قاعدة المانحين والشركاء في سيراليون من أجل تعظيم الأثر وزيادة كفاءة التكاليف.

162- وأشاد أعضاء المجلس بتركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على بناء القدرات، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة سلسلة الإمداد، وهو ما يمثل تحولا عن التنفيذ المباشر نحو سد الفجوات في الاستجابة الوطنية وبناء القدرات الوطنية. وسلط الأعضاء الضوء على دعم التغذية المدرسية، فقالوا إنهم يلاحظون أن الحصول على التعليم الجيد هو السبيل لبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود وتهيئة فرص للعمل. وقالوا إنهم ينظرون إلى عدم المساواة بين الجنسين باعتبارها تحديا خاصا، وحثوا البرنامج على معالجتها في كل أنشطته.

- 163- ولاحظ الأعضاء أن الخطة الاستراتيجية القطرية تستفيد من الميزة النسبية للبرنامج وأنها متكاملة بشكل جيد مع برامج الحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وأشار أحد الأعضاء إلى ازدياد أهمية التخطيط والرصد والتقييم أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية وشجع البرنامج على توفير الدعم في هذه المجالات.
- 164- وقال المدير القطري إنه يؤكد للمجلس أن المساواة بين الجنسين تدخل في صميم برامج البرنامج في البلد. ومن ذلك على سبيل المثال أن المكتب القطري يسعى إلى إسناد دور محوري للجماعات النسائية المحلية في أنشطة التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية حيثما أمكن. ويبحث البرنامج أيضا سبل توسيع أنشطة تهيئة فرص العمل، وأنه يعمل على مشروع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجمع بين التنمية وبناء السلام.
- 165- وأشاد المدير الإقليمي بالدور المهم الذي تُسهم به حكومة سيراليون في تمويل التغذية المدرسية على الرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها البلد. وفي معرض الإشارة إلى الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أضاف نائب المدير التنفيذي أن مكون التغذية المدرسية في الخطة الاستراتيجية القطرية سيساعد على توسيع إمكانية حصول الأطفال على حقوقهم الأساسية.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

- 166- تناولت المديرية الإقليمية بالوصف أهم التحديات التي يواجهها حاليا إقليم شرق أفريقيا، فسُلطت الضوء على الجفاف والفيضانات في منطقة القرن الأفريقي واستمرار الاستجابة لحالة الطوارئ من المستوى 3 في جنوب السودان، وآخر التطورات في مكافحة فيروس إيبولا.
- 167- وقالت إن البرنامج يستجيب لانعدام الأمن الغذائي المتزايد في إثيوبيا وكينيا والصومال وأثناء من أوغندا من خلال أنشطة التغذية المدرسية، والتحويلات القائمة على النقد، والمساعدة التقنية في مجال الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. وفي ظل توقع استمرار هطول الأمطار الغزيرة حتى نهاية السنة، طلبت جميع الحكومات الأربع من البرنامج دعمها من خلال تقديم مساعدات غذائية عينية بهدف التخفيف من أثر الفيضانات على الأشخاص الأشد ضعفا.
- 168- وذكرت أن الفيضانات اجتاحت أيضا أنحاء من جنوب السودان، ودمرت المحاصيل والبنية التحتية، وخلفت وراءها 755 000 من السكان المحتاجين إلى مساعدات غذائية طارئة. وأكدت المديرية الإقليمية فجوة التمويل الهائلة التي تعيق استجابة البرنامج للفيضانات وحذرت من العواقب الكارثية التي يمكن أن تنشأ عن تأخر التخزين المسبق للأغذية والوصول إلى السكان المتضررين.
- 169- وتطرقت إلى فيروس إيبولا، فأشرت إلى الانخفاض الكبير في الحالات الجديدة التي تم الإبلاغ عنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من 126 حالة اسبوعيا في أبريل/نيسان 2019 إلى 9 حالات فقط في الأسبوع السابق على انعقاد دورة المجلس الحالية. وقالت إن البرنامج يُقلص أنشطة الاستعداد الإقليمية تدريجيا دون المساس بالمرافق تحسبا لعودة ظهور الفيروس.
- 170- وفي الختام، سلطت المديرية الإقليمية الضوء على أولويات البرنامج لعام 2020 في الإقليم، وهي دعم البلدان المتضررة من الفيضان والجفاف؛ والاهتمام بالتغييرات السياسية المحتملة في بوروندي وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان؛ وتعميق الشراكات مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي؛ وتعزيز تبادل المعلومات مع المؤسسات من أجل دعم عمل الاتحاد الأفريقي.

2019/EB.2/21 الخطة الاستراتيجية القطرية لجيبوتي (2020-2024)

- 171- قدمت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية التي أُسست على شراكات قوية، وبناء القدرات القطرية، والتدريب المهني، وإدارة سلاسل الإمداد، والبرمجة القائمة على الأدلة. وتسعى الخطة إلى الإسهام في جهود الحكومة لتطوير نُظم وطنية مستدامة وشاملة للحماية الاجتماعية تكون متاحة لسكان جيبوتي واللاجئين على السواء.

- 172- وعلى الرغم من وضع جيبوتي كبلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا فإنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة من حيث البنية التحتية والموارد المالية. وتركز الخطة الاستراتيجية القطرية بقوة على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتكْمِل بذلك خطط الشركاء الآخرين ورواهم في البلد، بما في ذلك الحكومة، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- 173- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية واصفين إياها بأنها استجابة مناسبة للأوضاع في جيبوتي التي تواجه مستويات كبيرة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما بين السكان الريفيين واللاجئين. وأثنى الأعضاء على حسن الضيافة الذي أبدته الحكومة في ترحيبها بكثير من اللاجئين الذين استقبلتهم.
- 174- وأشاد عدة أعضاء بالخطة الاستراتيجية القطرية لتركيزها على المساواة بين الجنسين، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتغذية المدرسية، والتكيف مع تغيّر المناخ. وأشاروا إلى التوافق الكبير بين الخطة والأولويات الحكومية، فقالوا إنها ستدعم تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية وستسد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي، ولا سيما تعزيز التكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى في البلد.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 175- نظرا لغياب المدير الإقليمي الذي لم يتمكّن من حضور الدورة، قدّم المدير الإقليمي بالإنيابة لمحة عامة عن الإقليم. وقال إن 45 مليون شخص في الجنوب الأفريقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد وذلك أساسا بسبب عدم استقرار الطقس والظواهر المناخية الشديدة. وأضاف أن البرنامج يُجهز لتقديم مساعدة طارئة إلى 7 ملايين شخص في ثمانية بلدان، ولكن جميع عملياته تواجه نقصا في التمويل.
- 176- وفي زمبابوي، أثرت أسوأ حالة طوارئ بسبب الجوع منذ عقد من الزمن على 5.5 مليون شخص. وفي المجتمعات المحلية المتضررة، من المتوقع أن يعاني 3.6 مليون شخص - ثلثهم من السكان الريفيين - من انعدام الأمن الغذائي الشديد بحلول يناير/كانون الثاني 2020. ويزمع البرنامج تقديم الدعم إلى 2.7 مليون شخص، بمن فيهم 100 000 في المناطق الحضرية. وفي موزامبيق، يزمع البرنامج تقديم دعم طارئ إلى 1.25 مليون شخص أثناء ذروة موسم الجذب وتنفيذ أنشطة للإنعاش والتعمير وبناء القدرة على الصمود لصالح 1.2 مليون شخص آخر في أعقاب الأضرار التي نجمت عن الجفاف والإعصار.
- 177- وأدى ازدياد انعدام الأمن الغذائي في زامبيا التي ظلت تقليديا سلة خبز، إلى انتشار الجوع الشديد بين 2.3 مليون شخص. ويدعم البرنامج الحكومة في استجابتها لحالة الطوارئ عن طريق شراء البقول وتسليمها ونقل طحين الذرة المحلي إلى المناطق الضعيفة. وأدت أسوأ موجة جفاف في ناميبيا منذ جيل كامل إلى تراجع إنتاج الحبوب إلى النصف وتسببت في خسائر واسعة النطاق في الإنتاج الحيواني. ويزمع البرنامج تقديم مساعدات أثناء موسم الجذب إلى 380 000 من أكثر السكان ضعفا، بما يشمل نحو 100 000 من الأشخاص الذين يحصلون على العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية.
- 178- ويزمع البرنامج أيضا تقديم الدعم إلى 170 000 شخص في ليسوتو، و750 000 شخص في مدغشقر، و660 000 في ملاوي، و160 000 في إسواتيني. ويرصد أزمة الجوع الناجمة عن الجفاف في الأنحاء الجنوبية من أنغولا.
- 179- وتتولى المجتمعات المحلية تخطيط عمل البرنامج وتصميمه وتنفيذه بنفسها لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. وشملت المبادرات صون التربة والمياه، وتعزيز المحاصيل المقاومة للجفاف، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وجهود زيادة وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق والائتمانات والتأمين.
- 180- وعقب ازدياد اشتداد الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعاني نحو 16 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مما يجعل حالة الطوارئ الناجمة عن الجوع هناك ثاني أكبر حالة طوارئ في العالم بعد حالة الطوارئ في اليمن. ويسعى البرنامج إلى زيادة دعمه للأشخاص المشردين وعمله من أجل منع سوء التغذية الحاد ومعالجته. ووسّع استجابته لحالة الطوارئ من المستوى 3 لتشمل منطقة كاساي الشرقية التي تشكل بؤرة وباء الحصبة الذي تفشى في البلد وحصد أرواح أكثر من 4 000 شخص في عام 2019. وتراجعت أعداد حالات الإصابة الجديدة بفيروس إيبولا التي تم الإبلاغ عنها في البلد، ولكن انعدام الأمن وعدم ثقة المجتمع المحلي في القائمين بالتصدي يعرقلان الوصول إلى المناطق المتضررة. ويستعد البرنامج لمواجهة الزيادة المحتملة في عدد الحالات. ويجري وضع خطط لمساعدة أكثر من 500 000 لاجئ في جميع أنحاء الجنوب

الأفريقي، وتم تزويد 15 000 من العائدين طوعيا من أنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بحصص غذائية منزلية. وتواجه جميع عمليات البرنامج من أجل اللاجئين نقصا كبيرا في التمويل.

181- واختير إقليم الجنوب الأفريقي باعتباره الإقليم الرائد الأول لتعميم استراتيجية البرنامج العالمية للتغذية المدرسية التي تمتد لعشر سنوات والتي سيستفيد من خلالها كثير من أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات السكانية الأخرى من ريادة مشروعات جديدة. ومن خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، سوف يستفيد ما يصل إلى 10 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من دمجهم في سلسلة قيمة لتوريد البذور الخام إلى مطحنة في جمهورية الكونغو من المتوقع أن تنتج 16 000 طن من الدقيق سنويا الذي سيدعم جزء منه برنامج البرنامج للتغذية المدرسية.

182- ووجه أعضاء المجلس شكرهم إلى البرنامج على التزامه القوي تجاه الإقليم، قائلين إنهم يؤيدون المدير الإقليمي بالإجابة في دعوة المانحين إلى دعم جهود البرنامج لوقف ازدياد الجوع وسوء التغذية في الجنوب الأفريقي.

183- وأضاف نائب المدير التنفيذي أن الظروف في الإقليم تتيح فرصة أمام البرنامج لإثبات قيمة وأهمية العمل في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

2019/EB.2/22 الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2024)

184- قدمت رئيسة المكتب الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني للفترة 2020-2024، وقالت إن البرنامج يزمع تعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية من أجل إصلاح السياسات وتعزيز النظم وإدارة المعرفة بهدف زيادة فعالية برامج الحماية الاجتماعية في إسواتيني واستجابتها لاحتياجات الأشخاص الضعفاء، بمن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى التوافق الوثيق بين الخطة الاستراتيجية القطرية وأولويات التنمية الوطنية وخططها.

185- وللتصدي للأزمات، سيوفر البرنامج المساعدة الغذائية والتغذوية، ولا سيما في الحالات التي تتجاوز فيها الاحتياجات قدرة الحكومة على الاستجابة. وسيشمل دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة العمل مع الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة في ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية التي يهدف البرنامج إلى تحويلها إلى برنامج مستدام للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية.

186- وأشاد أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية باعتبارها استجابة ملائمة في بلد يواجه مستويات عالية من البطالة ومعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانخفاض الدخل، وتأثيرات تغير المناخ، وظاهرة النينيو. وفي ظل اعتماد 70 في المائة من السكان على زراعة الكفاف، قال الأعضاء إنهم يرحبون بدمج الخطة لأنشطة بناء القدرة على الصمود في مكون الاستجابة للأزمات بهدف تحسين الإنتاجية ومرافق التخزين ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على البدء في توريد الأغذية لأسواق المناطق الحضرية. ويؤكد إطلاق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية في مطلع السنة أهمية زراعة الحيازات الصغيرة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية.

187- وشجع الأعضاء المكتب القطري على تعزيز عمله مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين المعنيين بتصميم برامج البرنامج ومشروعاته وتنفيذها من أجل تعزيز القدرات؛ والتعاون مع مركز الامتياز لمكافحة الجوع في البرازيل؛ وتعزيز تبادل الخبرات والمعارف مع البلدان الأخرى في الإقليم. ومن الأساسي تكوين شراكات، ولا سيما مع منظمة الأغذية والزراعة.

188- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، وجه السيناتور Themba Masuku، نائب رئيس الوزراء في إسواتيني، شكره إلى البرنامج والمجلس على الموافقة على الخطة الاستراتيجية، قائلا إن التعاون والاستثمار يمكن أن يحقق أعظم الفوائد للسكان الضعفاء ويعزز التنمية الريفية ويوفر مقومات التمكين للزراعة والحماية الاجتماعية.

2019/EB.2/23 الخطة الاستراتيجية الفطرية المؤقتة لأنغولا (2020-2022)

- 189- قدم المدير الإقليمي بالإنابة للجنوب الأفريقي الخطة الاستراتيجية الفطرية المؤقتة لأنغولا التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية للاجئين الذين يعيشون في أنغولا، وزيادة اعتمادهم على الذات عن طريق تعزيز فرص إدراج الدخل وتعزيز قدرات الحكومة في مجال التغذية المدرسية، والجوانب التغذوية، وتحليل هشاشة الأوضاع. وتتفق الخطة المؤقتة مع الأولويات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة انطلاقاً من تقييم شامل لاحتياجات اللاجئين وإنجازات البرنامج وأفضل الممارسات المعمول بها.
- 190- ورحب أعضاء المجلس بالخطة المؤقتة، ولا سيما توافقتها مع الاستجابة المشتركة بين الوكالات للاجئين في أنغولا وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وأشاد الأعضاء بالتحليل والنهج الاستراتيجي وتدبير التخفيف من المخاطر المحددة في الوثيقة والتي تُعبر بدقة عن التحديات التي يواجهها البلد.
- 191- وأكد الأعضاء أهمية التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال دعم اللاجئين، وشجعوا البرنامج على الأخذ بنهج مبتكرة يمكن استخدامها أيضاً في البلدان الأخرى. وسلط بعض الأعضاء الضوء على الحاجة إلى معالجة المساواة بين الجنسين في أنغولا؛ وحث أعضاء آخرون البرنامج على العمل مع البنك الدولي لتحديد سبل دعم جهود الحكومة لبناء رأس المال البشري.
- 192- وأشاد الأعضاء بتركيز الخطة المؤقتة على مكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربوا عموماً عن اعترافهم بقيمة المساعدة التقنية التي ستقدم إلى الحكومة. وأشادوا أيضاً بمساهمة الحكومة المضيفة في التمويل وبجهود البرنامج لتعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

- 193- قدم المدير الإقليمي تحديثاً إلى المجلس بشأن الأوضاع في إقليم آسيا والمحيط الهادئ الذي قال إنه من أكثر أقاليم العالم تعرضاً لآثار تغير المناخ. وأوضح أن البرنامج يساعد الحكومات على توقع الكوارث والاستعداد لها، وتحديد الآثار والاحتياجات بسرعة، والتنسيق بفعالية بين الجهات الفاعلة الإنسانية. وأضاف أن الاستجابات الوطنية الأخيرة للطوارئ في باكستان وبنغلاديش والفلبين تثبت التقدم الممتاز الذي تحقق في بعض البلدان، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى استثمارات من أجل تجهيز الحكومات تماماً لإدارة مخاطر الكوارث والاستجابة للصدّات.
- 194- وفي أفغانستان، لقي أكثر من 8 000 من المدنيين حتفهم جراء تصاعد العنف منذ بداية السنة. وسّع البرنامج عملياته لتشمل المناطق التي يتعدّد الوصول إليها والتي أدى الاقتتال فيها إلى تضييق فرص السكان في كسب العيش والوصول إلى الخدمات الأساسية. وسيوسّع البرنامج عملياته لمساعدة 7.2 مليون من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مطلع عام 2020، وبينما سيواصل تنفيذ مشروعات بناء القدرة على الصمود وتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة.
- 195- ولا تزال أوضاع سكان الروهنجيا على جانبي الحدود بين بنغلاديش وميانمار تُشكل مصدر قلق بالغ، ولا سيما ضيق فرص وصولهم إلى أسباب كسب العيش والتعليم، والقيود المفروضة على حرية التنقل والاتصال. ولم يتحقق سوى تقدم ضئيل في توفير الشروط الأساسية المسبقة لعودة آمنة وكرامة ومستدامة لأفراد الروهنجيا المشردين ولا يزال الفصل بين السكان مستمراً.
- 196- وعلى الرغم من التحديات، أتاح البرنامج سبل وصول لا نظير لها في ميانمار، إذ تمكّن من الوصول إلى 300 000 من الأشخاص الضعفاء في ولاية راخين والجمع بين المجتمعات المحلية من خلال أشغال عامة صغيرة في الأنحاء الشمالية من البلاد. وفي بنغلاديش، تدعم عمليات البرنامج 840 000 لاجئ، و200 000 من الأمهات والأطفال الضعفاء تغذوياً، و400 000 من التلاميذ. ويوسّع البرنامج استخدام التحويلات القائمة على النقد، وكان له قصب السبق بين الوكالات في تسجيل جميع اللاجئين في منطقة كوكس بازار بيومتريا، مما مهّد الطريق لتحقيق الشمول المالي على نطاق أوسع.

197- ووجه أعضاء المجلس شكرهم إلى المدير الإقليمي على التحديث، فأكدوا أهمية الاستعداد للكوارث في الإقليم. وأثنى أحد الأعضاء على عمل البرنامج في بناء القدرات من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان للمحيط الهادئ، مشيراً إلى أن من المهم لأفرقة البرنامج في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي تبادل الدروس المستفادة.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2020-2021) 2019/EB.2/24

198- ذكرت الأمانة بأن المجلس يوافق على برنامج عمله لفترة السنتين التالية في كل دورة عادية ثانية وفقاً لتوصية الفريق العامل المعني بالتنسيق التي اعتمدها المجلس في عام 2000. وأشارت الأمانة إلى أن برنامج العمل يشمل البنود التي تقتضيها لوائح البرنامج وأنظمتها وكذلك البنود التي يطلبها المجلس وكذلك الإدارة، فقالت إن برنامج العمل وثيقة حيّة يتم تحديثها بناء على مشورة هيئة المكتب، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحديثها استجابة لطلبات الدول الأعضاء المقدمة من خلال منسقي القوائم، وأوضحت أنها تُشكل، من بين أمور أخرى، الأساس لتحديد الجدول الزمني للمشاورات والتحديثات والأحداث المماثلة فيما بين الدورات.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

ملخص أعمال المجلس التنفيذي 2019/EB.2/25

199- أشار الرئيس إلى أن مقرّر الدورة السنوية للمجلس لعام 2019 أعد ملخص أعمال تلك الدورة ووزع مشروع على أعضاء المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

200- قدم رئيس المجلس بند جدول الأعمال مسلطاً الضوء على عدد من القرارات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية، بما فيها استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه، وسياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، وخطة الإدارة التي تغطي عام 2021، والميثاق المنقح لمكتب المفتش العام، وسائر المسائل المهمة، من قبيل المضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز. وأكد المقرر بعد ذلك أن القرارات والتوصيات الواردة في مشروع مجموعة القرارات والتوصيات المعتمدة من المجلس في الدورة الحالية هي نفسها القرارات والتوصيات التي جرى الاتفاق عليها أثناء الدورة، مشيراً إلى أن القرار المتعلق ببند جدول الأعمال 4(هـ) قد تم اعتماده بصيغته المعدلة أثناء الدورة. وستُنشر النسخ النهائية من القرارات والتوصيات المعتمدة في الموقع الشبكي للمجلس في غضون يوم عمل واحد من اختتام الدورة.